جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: علوم اقتصادية علوم التسيير علوم تجارية

الفرع: مالية البنوك

بعـــــــنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية 2020/2004

تاريخ المناقشة: 2022/06/11

من إعداد الطالبة:

الداوي أسماء

تحت إشراف الأستاذ:

بوغزالة عبد الكريم

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور: بوغزالة عبد الكريم (مشرفاً ومقرراً)

الأستاذ الدكتور: بن ساسي عبد الحفيظ (رئيساً)

الأستاذ الدكتور: عبد الباقي بضياف (مناقشاً)

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل للذين تحملوا العناء من أجلى امي العزيزة ابي الغالي

الى الأستاذ المشرف الدكتور بوغزالة عبد الكريم الذي كان عوناً لي في اعداد هذه المذكرة.

الى أخوالي عز الدين ويوسف ومحمد الأمين وجدي الذين كانوا السند والدعم الكبير لي في مشواري الدراسي والجامعي

الى اخواتي واخواني والكتكوتة "هيبة الرحمان "

الى صديقاتي وكل من ساعدني بمعلومة والى الزملاء وكل أساتذة وطاقم الكلية.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أما بعد:

أشكر الله عزوجل الذي وفقني حتى وصلت هذا المستوى ووفقني في اعداد هذه المذكرة،

اشكر امي وابي الغاليين الذين كانوا دوما لي السند المادي والمعنوي.

اشكر الاستاذ المشرف الدكتور بوغزالة عبد الكريم الذي منحني الكثير من وقته

ولم يبخل بأي معلومة والتي ايقنت بعد العمل معه أن اختياري له كان موفق

وان هذا الاختيار لم يكن عشوائيا اومن محض الصدفة

وانما بناء على شهادتي وشهادة الجميع بما يملكه من معارف،

اشكر كل من قدم لي استشارة أو نصيحة بخصوص هذا البحث.

قائمة المحتويات

الاهداء I

شكر وعرفان II

قائمة المحتويات III

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال V

ملخص VI

مقدمة: ..... ب-**Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي .....

تمهيد: 2

المبحث الاول: ماهية التكنولوجيا المالية 3

المطلب الاول: مفهوم التكنولوجيا المالية 3

المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية 4

المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية 5

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي 6

المطلب الاول: مفهوم الشمول المالي 6

المطلب الثاني :معيقات تعزيز الشمول المالي 7

المطلب الثالث :ركائز تعزيز الشمول المالي 9

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 10

المطلب الأول: دراسة حول التكنولوجيا المالية باللغة العربية: 10

المطلب الثاني: دراسات اجنبية المتعلقة بالتكنولوجية المالية 12

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات الحالية والسابقة 13

خلاصة الفصل: 14

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي .....

تمهيد: 16

المبحث الأول: مؤشرات الشمول المالي وواقعها في العالم العربي 17
المطلب الاول: تعريف المؤشر العالمي للشمول المالي 17
المطلب الثاني: واقع مؤشرات الشمول المالي في بعض دول العالم العربية 29
المطلب الثالث: واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر 33
المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي 44
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية لتسريع الشمول المالي 44
المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي في الجزائر 48
المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر في الفترة 2020/2004 52
خلاصة الفصل: 58
خاتمة عامة ..... **Erreur ! Signet non défini**.
قائمة المراجع والمصادر: 63

قائمة الجداول

الجدول 1: أبعاد الشمول المالي 29
الجدول 2: عمليات السحب عبر جهاز الصراف الالي : 36
الجدول 3: عمليات الدفع عبر طرفيات البيع 49
الجدول 4: عمليات الدفع عبر الأنترنت..... 51
الجدول 5: مصفوفة معاملات الارتباطات 54
الجدول 6: اختبار KMO و Bartlett's 55

قائمة الأشكال

الشكل 1: عدد الصرفات الالية في $1000km^2$ في مصر وتونس والمغرب 30
الشكل 2: عدد فروع البنوك التجارية في $1000\ km^2$ في مصر وتونس والمغرب..... 31
الشكل 3: الودائع المستحقة في البنوك التجارية في مصر وتونس والمغرب 32
الشكل 4: الديون المستحقة لدى البنوك التجارية في مصر وتونس والمغرب 33
الشكل 5: عدد الصرافات الآلية في الجزائر لكل 100000 بالغ 34
الشكل 6: نسبة الصرافات الآلية في الجزائر لكل $100km^2$ من سنة 2004 الى 2020 35
الشكل 7: عدد حسابات المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في الجزائر 37
الشكل 8: عدد مؤسسات التأمين..... 38
الشكل 9: حساب الديون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ 39
الشكل 10: عدد فروع البنوك التجارية بالنسبة لكل 100000 بالغ 40
الشكل 11: حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ..... 41
الشكل 12: عدد فروع البنوك التجارية في $1000\ km^2$ في الجزائر 42
الشكل 13: حسابات القروض للبنوك التجارية..... 43
الشكل 14: مستحقات الودائع لدى البنوك التجارية 44
الشكل 15: مخطط يوضح خدمات التكنولوجيا المالية..... 48
الشكل 16: تطور مؤشري التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2004-2020) 57

ملخص

هدفت الدراسة لمعرفة دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي ،تضمنت مجتمع الدراسة الجزائر وعينة من الدول العربية وتم بناء مؤشرات الشمول المالي كمتغير تابع واستخدام التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل معتمدين في الدراسة الاحصائية على مخرجات spss بأدواته المتطورة كطريقة تحليل المركبات الأساسية واختبار التأكد من جودة القياس فتوصلت لوجود علاقة طردية بين المتغيرين اي كلما زادت التكنولوجيا المالية زادت درجة الشمول المالي كما خلصت الدراسة لوجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية مما جعلها تصنف ضمن دول المتوسطة من حيث تحقيقها لشمول المالي ،وعليه فإنها تسعى لإدخال خدمات المالية لتعزيز الشمول المالي

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، مؤشرات استخدام التكنلوجيا، جزائر، خدمات مالية.

Abstract

This study aimed knowledge the role of the financial technology in the investigation of financial inclusion the study community included Algeria and as ample of some Arab countries and the build an financial inclusion indicators as a dependent variable and use financial technology as independent variable accredited in the statistical study on the output spss with its advanced tools as a ، method of analyzing basic compounds and measurement quality assurance test finding a positive relationship as tow variables that is the more financial .technology increased degree of financial inclusion.

This study concluded that Algeria and Arab countries are classified as low level.

مقدمة

في ظل التطورات الحاصلة في العالم من تكنولوجيا المالية أدى لنشوب منافسة قوية في سوق الخدمات المالية للأفراد فالتكنولوجيا المالية فتحت مجالا لدمج الابتكارات المالية والمهارات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات المالية ولقد زاد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والاستثمار فيها بعد ظهور العملات الافتراضية مما أدى لتوجه الشركات والمؤسسات المالية للاستثمار فيها، ومن هنا ظهر مصطلح الشمول المالي التي تبنته العديد من دول العالم ونجحت في تحقيقه مما جعلت الفئة المحرومة تستفيد من المنتجات المالية. كما أن مجموعة العشرين أقرت بتعزيز الشمول المالي جميع أنحاء العالم وذلك بتنفيذ الشمول المالي الرقمي، اما واقع الجزائر من حيث الشمول المالي فما زالت بعيدة عن هذه الخدمات المالية لذا تسعى إلى الانخراط ضمن فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية من أجل الاستفادة من تجارب الدول لتتبنى استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي من خلال ما يجعلها تتخطى المعوقات والتحديات التي يواجه فيها الأفراد عراقيل.

الإشكالية:

- ما هو دور تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وواقعها بالجزائر في الفترة (2004الى 2020)؟

الأسئلة الفرعية:

- ما حاجة التكنولوجيا المالية في تسريع الشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر في ضل التوجه نحو التكنولوجيا المالية؟
- هل انعكس الاعتماد على التكنولوجيا المالية ايجابياً على معدلات الشمول المالي في الجزائر في الفترة 2020/2004؟

الفرضيات:

1- لا تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تحقيق الشمول المالي؛

2- الجزائر من الدول الرائدة في معدلات الشمول المالي والتطور المالي؛

3- ساهمت التقنيات المالية المعتمدة في الجزائر في تعزيز الشمول المالي.

أهمية الدراسة:

- تكمن في معرفة التكنولوجيا المستعملة في الخدمات المالية.
- دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من خلال المؤشرات الموجودة ضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- معرفة سبب عدم ولوج بعض الدول للنظام المالي الذي يحقق الشمول المالي

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية :2004 إلى غاية 2020
- الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر وبعض الدول العربية تونس المغرب مصر

هيكل الدراسة:

- الفصل الاول: الإطار النظري يتعلق بمفاهيم حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأساسياتها.
- الفصل الثاني: يتعلق بالجزء التطبيقي ويتطرق لمؤشرات قياس الشمول المالي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد:

لقد تمكنت التكنولوجيا المالية رغم حداثتها من الحصول على مكانة مرموقة في مختلف قطاعات، والتي حققت أرباح طائلة في مدة قصيرة ولذلك لاكتسابها ميزة تنافسيةمهمة من خلال تقديم منتجات مالية رقمية بأقل تكلفة وفي وقت وجيز، وهذا النجاح مكنا من النمو والانتشار في مختلف دول العالم حيث تحتل الدول الغربية الصدارة عالميا، أما الدول العربية لاتزال ضعيفة في خدمات التكنولوجيا المالية.

المبحث الاول: ماهية التكنولوجيا المالية

المطلب الاول: مفهوم التكنولوجيا المالية

حسب البحوث الرقمية ان التكنولوجيا المالية عبارة عن ابتكارات واختراعات للتكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، مثل تحويل الاموال، تبديل العملات وحسابات الفائدة والارباح ومعرفةالارباح المتوقعة للاستثمارات وغيرها من العمليات المصرفية.[1]

إن مصطلح fintechالتكنولوجيا المالية مركب من كلمتين finاختصارا لكلمةfinance وتعني التمويل و tech اختصارا لكلمةtechnology وتعني تكنولوجيا.[2] حيث انه في اعقاب الازمة المالية سنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار والمراكز المالية في العالم وشرعوا في مغامرات زيادة الاعمال (الاستثمار في راس مال المغامر والجريء)، من اجل اعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي.2

لقد ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية بعد ثورة الانترنت والهواتف الذكية مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لاي اعمال تجارية واصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المجالات مثل التعاملات بين الشركات وعملائها ورجال الاعمال، وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الاخيرة زيادة لعالم التكنولوجيا المالية.

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الانشطة في مجال التمويل المالي وتحصيلالخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من اجراء معاملاته عبر الانترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفير ادوات حديثة للاستثمار المالي عبر الانترنت وكل الانشطة التي تهدف الى توفير الوقت والجهد للأفراد واصبحت الان تستخدم في عمليات التامين والتجارة وتداول الغش، فقد عرفت التكنولوجيا المالية مراحل لتطورها.

[1] بن عيشوش رفيقة، قادري صوريا التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا الاقتصاد والبيئة العدد2 المجلد6 خميس مليانة2021 ص 726

[2] نصيره زعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين ابتكار جودة الخدمة المصرفية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس المدية الجزائر، اليوم 26 سبتمبر2019 ص04/03

المرحلة الأولى:(1866-1967) تم وضع كابل عبر المحيط الاطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا المالية مناجل تفجير الفترة الأولية للعولمة المالية.

المرحلة الثانية:(1967-2008) في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات الماليةالتقليدية والتي استخدمتها التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية التقليدية والتي استخدمتها التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية وتعد هذه الفترة المدفوعات الالكترونية وانظمة المقاصة واجهزه الصراف الالي والخدمات المصرفية عبر الانترنت.

المرحلة الثالثة:(2008الى يومنا هذا) منذ الازمة المالية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة لشركات وعامة الناس

المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية

- **الزيادة**: التكنولوجيا تجلب لنا طرق جديدة اضافه التي كنا نملكها، مثل الهاتف الذكي والنقال.
- **السرعة**: المعلومة الانية تكون في شكل كتابة، صورة، تبادلها بسرعة كبيرة من خلال اجزاء من الثانية نحو العالم وبين عدة متواصلين.
- **التكاليف**: تكلفة اقتناء واستعمال التكنولوجيا على ما يبدو في انخفاض مستمر مما سهل انتشارها. حيث اصبحت في تناول غالبية المجتمعات.
- **قنوات متعددة**: تكنولوجيا المالية تستعمل ثلاث قنوات، قناة الكتابة التي تشمل الكتابة بكل اشكالها، سواء كانت بحث مقالا... الخ.
- **الصورة**: التي تشمل الصورة الثابتة، المتحركة والايقونات.
- **اللاتزامن**: التي تعني أنه بإمكان أكثر من شخص استعمال نفس المعلومة في نفس الوقت أي تقليص المكان، حيث أصبحت كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.
- كما تتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من انواع التكنولوجيا:

- **التركيز على العميل**: بحيث تقدم منتجات وخدمات مناسبة، وتركز هذه التكنولوجيا على حاجات المستخدمين، وتشرك العملاء في الكثير من تفاصيلها.
- **نظام غير تقليدي**: أنظمة جديدة مبنية خصيصا لتحقيق اهدافه، ولا يعتمد على أنظمة أو منتجات قديمة ولا يخضع لقيود قانونية تعيقه.
- **الاصول اللازمة**: الحاجة للأصول الثابتة منخفضة التكلفة مما يسمح بخلق قوة تشغيلية كبيرة، كثيرا على الاستئجار أو الاستعانة بمصادر خارجية.
- استخدام التكنولوجيا المالية في الشركات الناشئة عن طريق استخدام هذه التكنولوجيا لربط المستثمرين بأصحاب الشركات.
- تسهيل عمل البنوك والخدمات البنكية من خلال الانترنت فوفرت الجهد والوقت المستخدمين في كافة انحاء العالم.
- استخدامها من خلال الهاتف الذكي عن طريق التطبيقات المختلفة التي تسهل عملية الاستثمار وعالم العملات الرقمية.
- التسويق المعتمد على البيانات المتاحة.

المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية

بالرغم من ان التكنولوجيا المالية لها كثير من المميزات والفوائد الا ان لها مخاطر تنجم عنها:

- حقوق المساهمين في الشركات الناشئة غير واضحة وإذا حدث أي خطا لا يستطيع المستهلك معرفة حقوقه بالضبط.
- اتخاذ القرارات السريعة عند شراء المنتجات المالية عبر الانترنت وقد تكون غير مساهمه للمستهلكين.
- التعرض للمخاطر التكنولوجية مثل اساءة استخدام البيانات والحسابات للهجمات الالكترونية وخطر اختراق أو الاحتيال.
- المخاطر التي تتم عبر الانترنت مثل تعرض المعلومات والبيانات للسرقة.
- مخاطر خاصة بالتكوينات البديلة للعملات الرقمية والاثار الناتجة مناستخدام هذه العملات على السياسة النقدية.
- التأثير السلبي على ربحية المصارف وحصتها السوقية نتيجة توسع في استخدام الابتكارات للتكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة واقل تكلفة.

- مخاطر تشغيلية في التنظيم قد يؤدي تطور هذه الصناعة الى تشابك البنيةالتحتية للمصارف وهي التكنولوجيات وتحويلها لازمة نظامية.
- صعوبة ادارة ومراقبة المخاطر التشغيلية نتيجة انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة.
- مخاطر امن البيانات والخصوصية ومخاطر غسيل الاموال والجرائم الالكترونية وحماية العملاء.
- تعرض النظام المصرفي للتهديدات وتعرض البيانات الحساسة للانتهاكات نتيجة استخدام أعداد أكبر من الاطراف، مما يؤدي الى زيادة التشابك والترابط ودخول أطراف العمليات الاحتيالية.

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

المطلب الاول: مفهوم الشمول المالي

يعرفه البنك المركزي الجزائري :اتاحة واستخدام كافة العمليات المالية لمختلف فئات المجتمع وبمؤسساته وافراده ,تلك المهمشة منها .من خلال القنوات الرسمية ,بما في ذلك الحسابات المصرفية، والادخار ,وخدمات التامين والتمويل والإئتمان وابتكار وخدمات مالية اكثر ملاءة و بأسعار تنافسة وعادلة إضافة للعمل على حقوق مستهلكين الخدمات المالية .وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجؤ البعض لقنوات ولواسائل غير الرسمية , التي لاتخضع للجهات الرقابية ولإشراف التي تفرض اسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي الى سوء الإستغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية (1)

كما يعرف البنك الدولي الشمول المالي حسب تقرير 2014على انه نسبة الاشخاص والشركات التي تستخدم الخدمات المالية، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ويعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الالفرادبمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الاعمال بما فيها الاعمال الصغيرة او محدودة النشاط الذين يتمتعون بحرية للولوج لنظام المالي واستعمال كامل انواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار، القروض، التأمينات) والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة.

وحسب تعريف البنك الاحتياطي الهندي فان الشمول المالي هو عملية ادراج مالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق مع احراز التقدم على الصعيد الشمول المالي.

المطلب الثاني: معيقات تعزيز الشمول المالي

توجد العديد من المعوقات المشتركة التي تحد من انتشار أو اتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من دول العالم وهي تكون على جانب العرض والطلب والخدمات المالية وسيتم توضيح المعوقات وفق الشكل الاتي:

- **مستوى الدخل**: الوضع المالي دائما له أهمية في الحصول على الخدمات المالية وان الناس الفقراء يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات المالية حتى في حال تصميم
- **الخدمات المالية**: خصيصا لهم لان حواجز الادراك والتمييز في الدخل بين مجموعة برامج الاقراض يدفعهم إلى استبعاد شرائح المجتمع الاكثر فقرا والوصول إلى أصحاب الدخل المرتفع وكذلك كثير من الناس الفقراء يواجهون مشكلة الدخل غير منتظم والتدفقات النقدية غير منتظمة تكون من الأسباب الرئيسية في الاستبعاد المالي
- **مستوى معرفه القراءة والكتابة**: عدم وجود الوعي المالي حول فوائد الخدمات المالية والمصرفية لأفراد المجتمع المستبعدين عن النظام المالي الرسمي،أصبح من العقبات التي تعيق الشمول المالي وقلة هذا الوعي يكون أكثر خطورة أمام المصارف من أجل تحقيق الشمول المالي، قياسا بالزبائن الجدد الذين سيتم ضمهم للقطاع المالي والمصرفي والمحافظة عليهم وفي عدد من الدول والأقاليم وقد تم الانتقال السريع إلى اقتصاد السوق على مدى السنوات ال (20)الماضية اذا عمدت المدارس إدخال برامج التثقيف المالي إلا أن الذينتجاوزواسن المدرسة لن يستفيدوا من هذه المدارس مما أدى إلى قلة التثقيف المالي إلا أن الذين تجاوزوا سن المدرسة لن يستفيدوان هذه المدارس مما أدى لقلة الخبرة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما أن الكثير من شرائح السكان ليس لديهم تجربة تاريخية أو خبرة بالنظام المالي الرسمي.
- **انعدام كفاءة السوق**: قد لا ترى المؤسسات المالية الرسمية ميزة تنافسية لجذب الشرائح المستبعدة في توفير سبل الوصول للخدمة أو قد تعوقها أعباء تنظيمية عن توسيع نطاق قاعده عملائها_ وفي الوقت نفسه_ قد لا يسمح للمؤسسات المالية غير الرسمية (المنظمات غير حكومية، الجمعيات ...الخ) الحصول على تراخيص أو الوصول إلى فوائد أخرى كالتي

يتمتع بها القطاع المالي المصرفي الرسمي وغير الرسمي من حيث التنظيم واللوائح والاجراءات وغيرها التي تجعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المجتمع المستبعدة ماليا.

- **تعقيد المنتجات المالية**: التطور السريع للمنتجات الماليةوالمصرفيةالمتطورة والتسويق غير عادل للمنتجات المالية، فيؤدي لخلق عقبةاضافية لبعض شرائح المجتمع الذين هم بالفعل لم يعتادوا التعامل مع المنتجات الماليةالأساسية (الحسابات المصرفية برامج الادخار) وهذا ما يبعدهم طوعا عن استخدام الخدمات الماليةوالمصرفية.
- **التكاليف المالية**: يمثل ارتفاع التكاليف المعاملات وانعدام الضمانات العينية (على سبيل المثال الضمانات العقارية، الضمانات النقدية ووكالات بنكية) حاجزين هامين أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية،وقد حاولت بعض المؤسسات المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر التي تخدم الفقراء التغلب على هذه المشاكل بطرق ابتكارية مثل خطط الاقراض الجماعي وادماج القروض الكبيرة، حيث يستمر العملاء في الاقتراض والسداد في موعد الاستحقاق، وقد يرغب الناس في الانسحاب من التعامل مع القطاع المالي والمصرفيوالرسمي إذا وجدوا أن القطاع المالي غير رسمي يوفر الخدمات والمنتجات بتكاليف منخفضة وراحة وثقة عالية، وفي الغالب ينظر للخدماتالمالية غير رسمية على أنها أقل تكلفة وتطلب مستندات أقل أو أكثر راحة من حيث التواجد بل اكثر ترحيبا لهذا القطاع من العملاء.
- **ضعف الانتشار المصرفي**: إن عدم اتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق فذلك يمنع عدم الوصول الفعلي لنقاط خدمة الناس من البحث عن الخدمات الماليةالرسمية خاصة في المناطق الريفية أو الاماكن التي بها عدد قليل من الفروع، أو ماكينات الصراف الآلي أو غير ذلك من طرق الوصول إلى حساب ما.
- **القوانين والتشريعات المعقدة**: تعاني بعض الدول من توفر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعمل على تعقيد الحياة بدل من تسهيلها ودون وجود أية مبررات مثلا لابد من حمل جنسية دوليةللبدء بمشروع في نيجيريا.
- **بطء تطور المؤسسات المالية غير مصرفية**: وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أسواق الدين المحلية وبالأخص أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي لتزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الاجل بالأساس لا تكون ملائمة لمد الاحتياجات تمويلية متوسطة وطويلة الاجل للأفراد
- **الوصول خدمات الائتمان البديلة**:إمكانية حصول الافراد ذوي الدخل المنخفض على كميه جيده من الائتمان البديل المقدم من قبل قطاع غير رسمي(مثل الاهل،الأصدقاء، وأصحاب المحلات التجارية والمزارعين) عادة ما يكون

أكثر جاذبية وخال من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية، وإن بعض الفقراء لا يمتلكون أصول، فيجدون أنه من المستحيل الحصول على الائتمان من القطاع المالي الرسمي بدون ضمانات وهذا ما يدفعهم إلى وضع ثقتهم في المقرضين الذين يوفرون الائتمان البديل بسهولة دون الاعتماد على المصارف التجارية[3].

المطلب الثالث: ركائز تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز:

- دعم البنية التحتية: إن هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي ومن بين أهم الركائز الأساسية[4]:
- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة العمليات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية خدمات التأمين وأنواعها وفروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، غيرها...
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسيير العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير بيانات شاملة خاصة ببيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة
- الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معادلة عادلة وشفافة، وتسهيل وتسيير الحصول على خدمات مالية بأقل تكلفة وجودة عالية، ثم تزويدهم بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية وحماية بياناته المالية، ونظمالأمان.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة أفراد المجتمع وذلك ب:

[3] د. نغم حسين نعمة. الباحث. أحمد نوري حسن مطر.متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس جامعة النهرين كلية اقتصاديات. 2018ص 35

[4] كمال معروف، قدوري، عبد القادر التثقيف المالي المدخل استراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية، دراسة حالة مصر ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول الصناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية كلية العلوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية جامعة يحي فارس المدية، الجزائر المنعقد يوم 26سبتمبر 2019ص12.

- تيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها اشتراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات المشرفة في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتحقيق العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.
- التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقيام مادي في نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي[5].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسة حول التكنولوجيا المالية باللغة العربية:

– الدراسة الأولى :(وهيبة عبد الرحيم واشواق بن قدور2018) بعنوان توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب الشركات الناجحة، تقديم مفهوم يتعلق بمجال التكنولوجيا المالية المستقطب لشركات الناشئة التي اصبحت حديثا في منافسة مع المؤسسات المالية والبنوك الخاصة باعتمادها على البرمجيات الالكترونية،، لكي تقدم خدمات مالية ذات سوق الاقراض التمويل الجماعي، ثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين كما استخدمت في ذلك تحليل تجارب شركات رائدة في التكنولوجيا المالية، وتوصلت الى ان الشركات الرائدة، في التكنولوجيا المالية، كما توصلت الى ان الشركات الناشئة تواجه العديد من التحديات كعامل الامن، سرية المعلومة، معاملات الكترونية مخادعة وتقنين وتحويل سلوك العميل الوفي للمؤسسات التقليدية وجلبه، فالشركات الناشئة تفشل في ان تكون محل البنوك الا انها تشكل تهديدا لوجود شريحه من العملاء الراغبين باستخدام التكنولوجيا خاصه انها حظيت بدعم من اكبر مؤسسات العالم

– الدراسة الثانية:(سعيدة حرفوش. 2019) التكنولوجيا المالية الصناعة واعده في الوطن العربي:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مجال التكنولوجيا المالية ،وخدماته ومما حققه من استثمارات عالميه بعد الأزمة العالمية المالية، كما تهدف للتعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، واهم مشاريع الناشئة في هذا المجال وأسباب استخدام هذا القطاع في الدول العربية اعتمدت في ذلك تحليل دراسة احصائية لبعض الشركات الكبرى في العالم مالية، فان هذه الدراسة وصلت

[5]آسيا سعدان، نصيرة محاجبة، واقع الشمول غ في المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب.

مجلة الدراسات ابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10العدد 03. الصادر في سبتمبر2018(الجزائر) ص 748

ان التكنولوجيا المالية هي اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل وتعتمد خدماتها على السهولة والسرعة، كما ان الدول العربية تسعى للمواكبة للتطور الحاصل للتكنولوجيا في العالم وتحتل مجلس الخليجي المرتبة الاولى في الدول العربية بنسبة43% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، مبادرة العديد من الدول المنطقةبإطلاق برامج في التكنولوجيا المالية في الدول العربية يواجه صعوبات كضعف الاعمال، وندرة رؤوس الاموال المجازفة، لجودة الخدمات والانترنت والاتصال والمشاكل القانونية والتنظيمية.

–الدراسة الثالثة :(بوسباطة ريان. المالية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية. أم البواقي. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي.) هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين اداء البنوك معتمدين على الادوات الاحصائية فتوصلت لوجود علاقة بين التكنولوجيا المالية وبجميع عملياتها والاداء المالي للوكالات البنكية محل الدراسة، فان هذه الدراسة وصلت الى ان التكنولوجيا المالية واستراتيجياتها أدت لتطوير الاداء المالي بفضل الآليات المتبعة.

– دراسات باللغة العربية متعلقة بالشمول المالي

– دراسة باللغة العربية:

– الدراسة الأولى :(دراسة البهناس ، حميد رسول بسيسة بلعباس اسس متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية بمجلة مصاريف ديسمبر2019,) تم في هذه الدراسة على مفهوم الشمول المالي وشرح اهمية ابعاده والى معرفة واقع الشمول المالي في العالم العربي عموما وفي دولة الاردن على الخصوص وذلك من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من طرف البنك العالمي, كما بينت استراتيجية سمو المالي التي تبنتها الاردن للعمل على رفع مستوى الشمول المالي ومما توصلت اليه هذه الدراسة ان الدول العربية تسير بطريقة محتشمة أي في أدنى مستويات من حيث تحقيقها للشمول المالي. لذا تسعى الاردن لتحقيق الشمول المالي بوضع خطط مناسبة.

– الدراسة الثانية :(دراسة ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي، جمال هداش ح محمد سامية معزوز تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين الشمول المالي دراسة تطبيقية في مصرفي (اهلي تجاري والشمول الدولي) المؤتمر العالمي الدولي الثاني لجامعة جيهان2018،) تهدف هذه الدراسة الى إدراك الزبائن وذلك من خلال ادماج كافة الفئات المحرومة من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات

المالية وذلكباستعمال التكنولوجيا الحديثة وشبكة الانترنت، ضرورة البحث عن زبائن مستقبليين وعدم التركيز على الزبائن ذوي الدخل العالي.

– الدراسة الثالثة: مكروداية، زغوان رفيقة واقع الشمول المالية ودوره في تعزيز التكنولوجيا المالية الجزائر2011 –2020 جامعة عبد الحفيظ بصوف مركز الجزائر. هدفت هذه الدراسة على التعرف للموقع الجزائر من الشمول المالي فان هذه الدراسة بينت انه وجود ضعف المستوى الشمول المالي في الجزائر بالنسبة لدول اخرى وهذا ما يستدعي ضرورة وضع استراتيجيات لرفع مستوياته.

المطلب الثاني: دراسات اجنبية المتعلقة بالتكنولوجية المالية

– الدراسة الرابعة: (2017.aldwin blanc) بعنوان هل التكنولوجيا المالية فرصة ام تهديد للمصارف التقليدية: تهدف هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كانت الشركات التكنولوجية المالية للمؤسسات المصرفية سيكون لها صدى في المستقبل، وتحل محل البنوك كما انها ستقوم بإجبار الجهات الفاعل التقليدية على تنفيذ ثروتها الرقمية لتلبية التوقعات الجديدة للعملاء، ولإثبات ذلك حللت الطبقات الثلاثة البيئة المصرفية. وهي الطبقة البيئية الكلية، الطبقة الصناعية وكذلك طبقة المنافس والسوق كما اعتمدت على تحليلPestel البيئة الكلية تحديد الفرص والتهديدات المختلفة. كذلك طورت عدة سيناريوهات في هذا القطاع منظومة القوانين كونهما اكثر تأثيرا و درجة عالية من عدم اليقين، احوال الجوهري لهذه الدراسة هو ان هناك عاملين مهمين لعملنا عامل ان تصبح التكنولوجيا المالية تهديدا للبنوك، مع زياده ثقة الجمهور فيfintechs ووضع قوانين ملائمة، التكنولوجيا المالية دائما ولكن مصحوبه بانخفاض في ثقة الجمهور بهذه الشركة الناشئة وتخفيض حواجز الدخول بالنسبة للشركات التكنولوجيا المالية كما ان البنوك المنخفضة التكلفة وكذلك البنوك العادية تتنافس بشكل مباشر اكثر معfinteches مقارنة ببنوك الخدمات الخدمات المصرفية الخاصة

– دراسة اجنبية متعلقة بالشمول المالي:

– الدراسة الرابعة: (MONDIRA SARAMA) فت الدراسة الى قياس الشمول المالي متعدد الابعاد (IFI)بدول العالم التي تحتوي على قاعدة بيانات لجلب المعلومات وحصرهابين 0و1 حيث أن0 يعني الاقصاء المالي و1 تحقيق الشمول مالي كامل باستخدام حسابات للمؤشرات الشمول المالي وبالتالي فان هذه الدراسة توصلت الى ان يمكن استخدام مؤشر الشمول

المالي لمعرفة مدى الشمول المالي عبر الاقتصاديات المختلفة وان العديد من اقتصاديات الدول الصناعية لديها مستويات منخفضة من الشمول المالي.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات الحالية والسابقة

- **المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة للتكنولوجيا المالية**

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (سحنون مصطفى وبن عياد محمد سمير واحمد حلمي,2018) ودراسة سعيدة حرفوش (2019) ودراسة (ريان بوسباطة. دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية. أم بواقي). بأن التكنولوجيا المالية قدمت خدمات ذات جودة متقدمة وذلك بإدخال ابتكارات جديدة ومتنوعة للمؤسسات المالية لتجويد الخدمات كما اتفقت في معرفة واقع التكنولوجيا في العالم العربي واهم المشاريع الناشئة في هذا المجال ودور التكنولوجيا في تحسين أداء البنوك

اوجه الاختلاف: تختلف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية انها تمس بنك وحيد بينما دراستنا تمس القطاع المصرفي بأكمله.

أما الدراسة الأجنبية (aldwin,blanc2017) تتفق ضرورة وضع قوانين تنظيمية لتفادي المخاطر المالية كما ان الشركات الناشئة تواجه العديد من المخاوف كسرية المعلومات والمعاملات الالكترونية

- **مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية للشمول المالي:**

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة دراسة(العباس بهناس, حميد رسول بسيسة بلعباس اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي) حيث بين مفهوم الشمول المالي وواقعه في العالم العربي بالأخص في مستويات متدنية للشمول المالي(ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي جمال هداش محمد، سامية معزوز) ، في تحسين الشمول المالي دراسة تطبيقية تتفق في وعي الزبائن من خلال ادماج كافه الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية باستعمال التكنولوجيا .كما تتفق مع دراسة مكروادية ، زعوان رفيقة الجزائر ودورها في تعزيز التكنولوجيا المالية دراسة حاله الجزائر (2020/2011) من حيث تحقيق الشمول المالي مما تصنف ضمن مجموعه الدول ذات الشمول المالي المتوسط نوعا ما أو ضعيف. اما الدراسة الاجنبيةmondIRAsamARA أنها تتفق البيانات ومؤشرات الشمول المالي من حيث نسب من تحقيق الشمول المالي.

وجه الاختلاف بين دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة أن هناك بعض الدول الكبرى الصناعية تحتل مراتب متدنية من تحقيق الشمول المالي وان الشمول المالي لا يستدعي بالضرورة وجود تكنولوجيات كما رأينا في دراستنا الحالية.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل للأسس النظرية للشمول المالي من خلال معرفة الشمول المالي والذي هو تقديم المنصات المالية إلى فئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة أقل، كما تطرقنا لكيفية تعزيز الشمول المالي بالاعتماد على الركائز.

كما وتطرقنا للتكنولوجيا المالية وكيف ساهمت في توسيع الشمول المالي وادماج جميع فئات المجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تمهيد:

تلعب مؤشرات الشمول المالي دورا هاما خاصة في الكثير من بلدان العالم، حيث إن هذه المؤشرات تعتمد على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية وللحصول على مؤشرات الشمول المالي لدول العالم، توجد العديد من المصادر والتي من بين أشهرها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والذي كل واحد من المصادر ينفصل بطريقة مختلفة مع البيانات.

المبحث الأول: مؤشرات الشمول المالي وواقعها في العالم العربي

المطلب الاول: تعريف المؤشر العالمي للشمول المالي

- **تعريف المؤشر العالمي لشمول المالي:**

مؤشر الشمول المالي هو مصدر البيانات العالمية الوحيد الذي يتيح تحليلا اقيميا وعالميا على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من 148بلدا ويجمع معلومات عن 506مؤشر من 1000 شخص على الاقل فوق15سنة داخل كل بلد والعينة ممثلة على المستوى الوطني فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالضروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على العمليات المالية واستخدامها ويستخدم بصفة اساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة الفطرية للالقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي عند البالغين الذين يتمتعون بالقدرة للوصول الى خدمات بنكية رسمية .ويعيه ان البيانات غير ممثلة على المستوى الوطنى [6]

التزمت الحكومة الاردنية بالشمول المالي منذ عدة سنوات وعملت العديد من الكيانات الوطنية والدولية معا من اجل تطوير نظام بيئي مالي متكامل في الاردن وبدأ من عام 2013, اتخذ البنك المركزي الاردني زمام المبادرة وتم التركيز على بناء إطار تنظيمي قوي وبيئة.

- **تجارب بعض الدول العربية في الشمول المالي**
- **تجربة الأردن في الشمول المالي:**

مواتية للمالية الرقمية من أجل تحقيق الشمول المالي لجميع الاردنيين وفي عام 2016, أعلن البنك المركزي رؤيته للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2018-2020 وتدعو الرؤية الى زيادة التثقيف المالي، وحماية العميل والمدفوعات الإلكترونية التي تستهدف النساء واللاجئين والشباب وكذلك المشاريع الصغيرةوالمتوسطة من اجل تنفيذ استراتيجية الشمول المالي، قام البنك المركزي الاردني بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من القطاعين الخاص والعام، والمجتمع المدني، كما وتم تشكيل مجموعات عمل حول العناصر الستة للإستراتيجية من اجل العمل مع كل من اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية ومع نهاية شهر أيلول 2016 تم التحرك قدما ووضع حجر الاساس للبدء بالعمل في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وذلك بإطلاق ستة فرق عمل منبثقة عن

[6] د. نغم حسين نعمة. الباحث. أحمد نوري حسن مطر. متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس جامعة النهرين كلية اقتصاديات. 2018 ص74ـ95مرجع سبق ذكره

هذه اللجنة بحيث تغطي عدة محاور أساسية: أنظمة الدفع الالكتروني، التمويل الأصغر تمويل الشركات الصغيرة،المتوسطة،الثقافةالمالية، وحماية المستهلك، ومحور تحليل وتجميع البيانات ومؤشرات الأداء، حيث قامت هذه الفرق بإعدادوثيقةالرؤيةالإستراتيجيةللاشتمال المالي في الاردن (policy - vision document statement)

والتي تم اطلاقها خلال المؤتمر الاقليمي الثاني الذي تم تنظيمه من قبل البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالةالألمانية للتعاون الدول(GIZ) ، حيث تمثل هذه الوثيقة الطريق وحجر الأساس لرسم واعداد استراتيجية وطنيةللشمول المالي يهدف لتحسين الرفاه الاجتماعي بما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجهات الإستراتيجيةللمملكة (البنك المركزي الاردني)

1-الرؤية الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2019-2018):

فيما سبق أهمية الشمول المالي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودوره فيالتنميةالماليةالمستدامة، مما دفع صانعي السياسات النقديةوالمالية في الدول ذات الاسواق الناميةوالناشئة على تبني موضوع الشمول المالي كأولوية ضمن سياستهم وأهدافهم لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

ومن أهم المناطق أدركت الأردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزةأساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة حيث عمدتالحكومة الاردنية على بناء بنيةتحتية قويةبالإضافة الى وضع الأطر التشريعيةوالقانونيةاللازمة لتحقيق نظام مالي شامل. وقد أخذ البنك الاردني الدور القيادي في هذه العملية ويسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية التي تعزز الشمول المالي، وقد تم تحديد خمسه محاور رئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

التثقيف المالي، حماية المستهلك المالية، المشاريع الصغيرةوالمتوسطة، وخدمات التمويل الصفر، والمدفوعات الرقمية بالإضافة لتجميع البيانات وقياسها وتحليلها، وإن يكون لها اهداف خاصة بالشمول المالي مبنية على الحقائق وذلك يتم من خلال بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة لضمان دقة تطبيق الاهداف ووضوح الرؤية لكل محور.

انبثقت الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في الاردن لأن نسبة الشمول المالي للبالغين في الاردن بلغت (24 – 60 %)، وهي نسبةمتدنيةإذا ما قورنت بالبلدان الأخرى ضمن نفس فئة مستويات الدخل في العالم وعلى الرغم من أنها الأعلى بين النظراء في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

إلا أن استراتيجية السنوات الثلاث المقبلة (2020-2018) بالدرجة الاولى على الفئات المستبعدة وغير المحظوظة ماليا من البالغين وذوي الدخل المتدني والمهمشين، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة، وفئة الشباب والنساء وغير الاردنيين واللاجئين، وتعمل هذه الاستراتيجية على انشاء وتقوية العلاقة بين الشمول المالي وأهداف التنميةالاجتماعيةالمستدامة لعام 2030 والتب أعلنتها الجمعيةالعامةللأممالمتحدة ويشمل ما يلي:

- وضع اللمسات الأخيرة على مشروع استراتيجيةالوطنية للشمول المالي بحلول نهاية عام 2017
- مواصلة ادراج برنامج التعليم المالي في مناهج المدرسةالأردنيةالقائمةمن الصف السابع الى الصف الحادي عشر بحلول عام 2020.
- صياغة المبادئ التوجيهيةالشاملةلحماية المستهلك لكل من الخدمات الماليةالرقمية ومؤسسة التمويل الاصغر خلال الربع الاول من 2017.
- تعزيز قابلية التشغيل بين أنظمة المدفوعات في المملكة.
- ضمان نمو فعال ومسؤول في قطاع التمويل الاصغر كجزء من النظام المالي الرسمي.
- توفير اللاجئين ولغير مواطنين امكانية الوصول الى الخدمات الماليةالرقمية
- ضمان توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للخدمات.
- تحسين عملية جمع البيانات وقياس الشمول المالي لتتلاءم مع مؤشرات التحالف العالمي للشمول المالي 2018
- زيادة وصول الخدمات الماليةللشباب (فئة عمرية 15-22 سنة) في الاردن إلى 25000 شابا وشابة سنويا بحلول عام 2020.

2-سياسة برنامج تعزيز الشمول المالي في الاردن:

قام البنك المركزي الاردني باتخاذ العديد من سياسات والبرامج اتجاه تحسين وتفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، فقد جاء اصدار نظام شركات التمويل الاصغر ليشكل مرجعية قانونية للاطار التنظيمي والرقابي للبنك المركزي على هذا القطاع، مما سيعزز من فرص الشركات متناهية الصغر والصغيرة بالحصول على التمويل، كماويدرس البنك المركزي توسيع رقابته لتشمل المؤسسات المالية غير مصرفية الأخرى، هذا بالإضافة الى تعزيز حماية المستهلك المالي ونشر الثقافة الماليةوالمصرفية في المجتمع، حيث تم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة انجاز وادراج مادةالثقافةالماليةالمجتمعية كمادة مستقلة ضمن مناهج وزارة التربية و التعليم، وقد أدى البنك المركزي دورا مهما ومفصليا يتمثل بتطوير نظام المدفوعات الوطني عبر استحداث انظمة الدفع كنظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا ونظام الدفع بالهاتف النقال لما لهالشأن الكبير في الوصول الى السكان في المناطق النائية وتوفير الخدمات الماليةوالمصرفيةالرئيسية دون تكبد عناء وتكلفة الوصول واستخدام الوسائل الماليةالمصرفيةالتقليدية، مما يساهم بشكل فعال في رفع الكفاءةالمالية وتخفيض الكلفة وخدمة العملاء غير المصرفيين، الى جانب ذلك يعمل البنك المركزي الاردني بالتعاون مع الجهات الدولية كافة لخدمة اللاجئين وغير الاردنيين المقيمين في الاردن لما له من أثر اجتماعي واقتصادي كبير في تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة وضمان توفير حياة كريمة لهم، كما وسيكون لشركة معلومات الائتمانية التي تم ترخيصها بتاريخ 2015/12/15 اثر ايجابي على زيادة فرص الحصول على التمويل، مما يساعد في تعزيز الشمول المالي ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

3-المحاور الرئيسيةلإستراتيجية للشمول المالي في الاردن:

اتخذ البنك المركزي الاردني خطى عديدة اتجاه تحسين بيئة ملائمة للشمول المالي:

- تحسين الوصول الى التمويل خاصه شركات متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة.
- مصر الثقافةالماليةوالمصرفية (محو الأميهالمالية)
- أهداف المشروع
- توفير البنيةالتحتيةاللازمة لتعزيز الشمول المالي
- شركه المعلومات الائتمانية
- تمويل قطاع التمويل الأصغر.

- **تجربة كينيا في الشمول المالي**

تعتبر كينيا اكبر دولة في شرق إفريقيا من حيث الامكانيات لما تمتلكه من بنية تحتية، فقد شهد النظام المالي في كينيا نموا سريعا، ويتجلى ذلك في وضع استراتيجية تمتد (2008 الى 2030) وذلك بوضع خطط جديدة لتطوير وتنمية كينيا التي تعطي المدة (2030/2008) فهي تهدف لجعل كينيا ضمن البلدان الصناعية الاكثر نموا في العالم وذات الدخل المتوسط بحلول عام 2030 ،وقد تم تطوير هذه الرؤية من خلال اشراك جميع أصحاب المصالح في كينيا، وتستند الرؤية الى ثلاث ركائز: هي الركيزةالاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث تهدف الركيزة الاقتصادية الى توفير الرخاء والازدهار لجميع شرائح المجتمع الكيني من خلال برنامج التنمية الاقتصادية التي تهدف لتحقيق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10% سنويا الى أن يصل 25 % خلال السنوات المقبلة،أما الركيزة الاجتماعية تسعى الى بناء مجتمع عادل ومتماسك مع المساواة الاجتماعية في بيئة مستقرة آمنة، كما أن الركيزة السياسية تهدف الى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي يقوم على سياسات قائمة على قضايا تحترم سيادة القانون وتحمي حقوق وحريات كل فرد في المجتمع الكيني.[7]

فهذه الرؤية هي امتداد لبرنامج تعميق القطاع المالي المصرفي في أوائل عام 2005 لدعم وتنمية الأسواقالمالية في كينيا كوسيلة لزيادة الموارد المالية والمصرفية، والى توسيع فرص حصول شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرةوالمتوسطة على الخدمات المالية من أجل تحقيق "قيمة الاقتصاد الكيني من خلال الشمول المالي".

أصبح التعامل المالي والمصرفي من خلال "أموال الهاتف" وسيلة تسيير التعاملات المالية في الدول النامية، حيث تجاوزتأرقام الحسابات المالية التي تتبع أرقام الهاتف عدد الحسابات البنكية، وفقا للدراسات التي أجريت، وبالرغم من أن هذا يعد خللا في النظام الاقتصادي للدول النامية إلا أنه ظهر نوع جديد من وسائل النمو الاقتصادي، والذي تم من خلاله تحويل كميات هائلة من الاموال من خلال حسابات بنكية تتبع هواتف محمولة من خلال "خدمات المال المتنقلة" والتي لم تكن لها وجود مطلع هذا القرن إلا أنها الان تتواجد في أكثر من 70 دولة حول العالم وتستعمل لنقل المليارات الدولارات شهريا، بل إن عدد النوافذ التبادل المالي لشركات الهاتف،والتي تتيح من خلالها للعملاء فتح حسابات ودائع أو سداد عبر الهاتف المحمول وبصفة عامة تحويل الاموال من خلال هواتفهم النقالة أصبح يتجاوز والتي يستطيع من خلال فتح حسابات ودائع أو سداد أو استرداد اموال من

[7]The national economic and social council of Kenya 2017,11

خلال هواتفهم النقالةأصبح يتجاوز أفرع البنوك في البلدان النامية خاصة وكل ذلك هو مقدمةلأهميةالحسابات المالية عبر الهاتف المحمول بالعالم فما سنتناوله الان تجربة الهاتف المحمول في كينيا.

وقد تم إطلاق برنامج M-PESA عام 2007 ويرمز حرف ''M'' الى كلمة ''Mobile'' أي الجوال وكلمة''Pesa'' تعني "مال" وكان الهدف من هذا في الاصل اتاحة الفرصة للمقتربين لسداد القروض متناهية الصغر عن طريق الهاتف المحمول وبصفة عامة تحويل الاموال وثم أصبح برنامج أم بيزافيما بعد هو نظام السداد عبر الهاتف المحمول (الصناعة المصرية اتحاد بنوك مصر 2016، 8)

يظهر في كيينا خدمات "أم بيزا"والتي تعد الى حد بعيد قصة نجاح "أموال الهاتف" الاكثر وضوحا قفي أوائل 2007 أطلقت شركة"صفاريكوم" بالتعاون مع فودافون كينيا خدمة"إيبيزا" للتعاملات الماليةوخلال ستةأشهر فقط أصبح هناك ما يتجاوز المليون عميل وهي أكثر الامثلة نجاحا في هذا النهج لخدمات الاموال عبر الهاتف المحمول حتى أنه في غضون 15 شهرا من اطلاقها كان لدى "أم بيزا" (2.7) مليون مستخدم وحوالي 30000 وكيلا، وبحلول نوفمبر 2010 كان لدى "أم بيزا" 13.5 مليون عميل و أكثر من 21000 وكيل في كينيا، حيث كان 40 % من جميع البالغين يستخدمون هذه الخدمة"أم بيزا" بحلول عام 2009 ، وفي واقع الامر أطلق بنك العدالة في شركة سفاريكوم خدمة مصرفية جديدة تابعة لخدمة "أم بيزا" تحمل اسم (إم كيشو) مصممة خصيصا للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك وبدون رسوم فتح حساب(باين كومار 2010).

بينما في مسح أجري عام 2011 وجد أن حوالي 86 % من عوائل الأسر من خارج العاصمة نيروبي يتبادلون التعاملات المالية من خلال خدمات أم بيزا وقد بلغ عدد العملاء الناشطين لدى الشبكةأمبيزا في نهاية(آذار2012) مليون عميل قام بتحويل مبالغ مالية قدرت قيمتها ب56 مليار شلن كيني في الشهر وترتبط شبكةأم فيزا التي يتجاوز عدد وكلائها لتقديم خدمات الاموال المتنقلة اكثر من38 وكيلا بـ 35 مصرفا ويمكن الوصول إليه عبر 700 جهاز من أجهزة الصراف الآلي وتقوم خدمات التوزيع لديها على قوة بيع تتألف من 37 ألف نقطة بيع منتشرة في جميع أنحاء البلد، وقد ارتفعت نسبة السكان الكينيين الذين يمكنهم الوصول الى حسابات مصرفية تجارية (20 %)في عام 2007 إلى حوالي (50 %) في غضون خمس سنوات، ويعود الفضل الأكبر في ذلك لانتشار الخدمة المصرفية المتاحة عن طريق الهاتف المحمول، ولا تزال خدمة ارسال الحوالات المحلية عن طريق الهاتف المحمول بين المستهلكين.

تحتل الصدارة عن منصة أم بيزا لكن من المتاح أيضا استلام حوالات دولية من جميع أنحاء العالم عن طريق شركة ويسترن يونيون، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما تنجزه أم بيزا وحدها من معاملات محلية داخل كينيا يفوق ما تنجزه شركة ويسترن يونيون على صعيد العالم.

إن مستخدمي خدمة "أم" نظام الهاتف المحمول قد وصل عددهم الى 17 مليون كيني تقريبا في عام 2013(ثلثي السكان البالغين) ولذلك قد أتاح هذا البرنامج للأشخاص فرصة تحويل الاموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة وهو ما مكنهم من سداد القروض ودفع الفواتير وصرف الرواتب، وقد شهد هذا البرنامج نجاحا واقبالا كبيرا حتى في المناطقالريفية فأصبح هو الوسيلة الاولى لتحويل الاموال في كينيا، وذلك بسبب النجاح الذي حققته خلال أقل من سنتين حيث تم تحويل 50 %من التحويلات خلاله، ويعتبر ذلك خطوة هامة في طريق تعميم التعاملات غير النقدية والوصول لتطبيق سياسة اقتصادية غير نقديةمتكاملة على المستوى الوطني من خلال تفعيل السياسات التي تشجع المعاملات الإلكترونية وتماشيا مع هذا الاتجاه صدرت العديد من بطاقات الدفع الالكتروني المدفوعة مقدما لتمكين المواطنين من سداد قيمة النقل العام وغيرها من الخدمات، وعلى هذا الاساس أعلنت مؤسسة موسوني للتمويل متناهي الصغر أنها ستقوم بتقديم خدمات عبر المدفوعات غير النقدية حصريا أي أنها سوف تودع القروض الممنوحةلعملائها من خلال حساباتهم مع M-PESA، وترى أهميه مثل هذه القروض في الوصول الى تنمية مستدامة دون الاعتماد على البنوك والحسابات البنكية للوصول الى الشمول المالي لأكبر عدد من المواطنين (اتحاد صناعة مصرية، 2016 ، 17).

وصل عدد مستخدمي خدمه أم بيزا وغيرها من الخدمات المتنقلة الى 11.5 مليون شخص ومن ثم انخفضت النسبة المئوية للبالغين المستبعدين من القطاع المالي والمصرفي الى 38 % في عام 2006 إلى 24 % في عام 2013.

- **عوامل نجاح خدمة الهاتف المحمول:**

1 -الحاجةالكبيرة والطلب الفعال بين شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض.

2 -كثافة سكانية كافية لوفرة استغلال الحجم.

3 -هيمنةإحدى شركات الاتصال ''Safaricom'' على السوق.

4 -توفير منتجات مالية مصرفيةآمنةوموثوقة بها وملائمة.

5 -عدم وجود خدمات مالية ومصرفية بديلة قابلة للمقارنةبأسعار تنافسية.

6 -قد ساهم وجود بيئة تنظيميةمتكاملة من خلال التعاون فيما بين الحكومة والبنك المركزي الكيني وشركات الاتصال والهيئات المنافسة في كينيا.

- **تجربة المغرب في الشمول المالي**

يعود تاريخ التجربة المغربية في مجال الشمول المالي إلى سنة 2007، وتندرج في إطار استراتيجية أكثر شمولا، تروم في نفس الوقت تطوير السوق البنكية الوطنية، والتطوير المتكامل للقطاع المالي والمصرفي في أفق سنة 2020، ومنذ ذلك التاريخ، تم إحراز تقدم هام في مجال الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، حظي على الخصوص بإشادة البعثة الأخيرة للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي المنجز في 2015. ومن جهة أخرى، فقد أعلن البنك منذ البداية، وبشكل واضح، عن التزامه بإرساء وتطوير أسس سليمة ومتينة من أجل مالية مسؤولة تستفيد منها مختلف فئات السكان. وجددة التزامها في إعلان مایاء سنة 2016 في كوالا لامبور، أثناء انعقاد قمة التحالف من أجل الشمول المالي. وقد عمل بنك المغرب على الأبعاد الخمسة المبينة وهي: تطور نسبة الاستفادة من الخدمات البنكية؛ تشجيع التثقيف المالي؛ تحفيز المنافسة وحماية الزبائن؛ تطوير قطاع القروض الصغرى؛ وضع مؤشرات قياس (البنك المركزي المغربي)

1 – الاستراتيجية الوطنية للتعليم والشمول المالي (2015–2013)

تم تأسيس المؤسسة المغربية للتعليم المالي لتقوم بإنشاء وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم والشمول المالي ، وهي مؤسسة غير ربحية تضم جهات متعددة من القطاع العام والخاص ومن أهم هذه الجهات : بنك المغرب ، ووزارة التعليم ، و وزارة الاقتصاد والتمويل ، وسوق كازابلانكا المالي ، والاتحاد العام للشركات المغربية ، ومجلس أخلاقيات الأوراق المالية ، وجمعية المصارف المغربية ، ويتم إدارة هذه الاستراتيجية من قبل بنك المغرب وتهدف إلى رفع مستوى الشمول المالي وتعزيز مبادئ التعليم المالي في المغرب (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي).

تنقسم الاستراتيجية إلى محورين رئيسين وهما:

أ- تطبيق برامج توعية وتعليم سالي تستهدف كافة فئات المجتمع حيث تعمل على تعزيز الشمول المالي لدى هذه الفئات.

ب- تطوير مهارات المواطنين المشمولين حاليا في النظام المالي، وذلك لمساعدتهم على اتخاذ القرار المالي المدروس والسليم من خلال فهمهم للمخاطر المحيطة بذلك القرار.

2 – أدوات وبرامج تطبيق الاستراتيجية:

قامت المؤسسة المغربية للتعليم المالي بالتركيز على الأطفال من خلال تقديم التدريب المناسب لهم والمتعلق بالأمور المالية الأساسية، وبالتوازي مع التدريب فإنه تم العمل على تعزيز المناهج الدراسية بالمصطلحات والمفاهيم المالية وتصميم نشاطات تعليمية خاصة للأطفال بالتعاون مع وزارة التعليم، وذلك لضمان تعامل الأطفال مع الخدمات المالية بشكل صحيح مستقبلا، ومن أهم هذه النشاطات الأسبوع التمويلي الأطفال الذي تم البدء بتنفيذه عام 2012 والذي يستهدف الأطفال والشباب.

3 – التدابير الرئيسية المتخذة سنة (2015و2016) لتطوير الشمول المالي

واصل المصرف المركزي المغربي خلال عام 2015 جهوده الرامية في تحسين الشمول المالي الي الخدمات المصرفية واستخدامها وخاصة من خلال الحوار الدائم مع الفاعلين ، ومن خلال تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتربية المالية ، وأعداد اطار قانوني مشجع لتطوير الخدمات المصرفية الجديدة و خدمات الدفع الإلكترونية ، وفي نفس الوقت استمر المصرف بدعم وتسهيل شروط المقاولات الصغير والمتوسطة ، وعلى صعيد الشمول المالي ، ساهمت الأنشطة المنجزة ، بالتنسيق مع المهنين المصرفيين ، في تحقيق تطور كبير في نسبة استفادة السكان من الخدمات المصرفية و المالية التي تعززت هذه السنة لتصل الى 68 % ، وارتفع عدد الحسابات المفتوحة لدى الم صارف بشكل ملموس ليصل حوالي 23 مليون حساب أي أكثر من 1,7 مليون حساب إضافي ، وعرفت شبكة البنوك بدورها إحداث 224 وكالة ليصل العدد الإجمالي الى 6139 وكالة بنكية و 6529 صراف آلي بنكي ، وتزويد عدد المستفيدين من الفروض الصغرى بنسبة 3 % ليصلوا إلى 886.000 زبون (البنك المغرب المركزي ، تقرير السنة المالي.2015

وفي نفس السياق ، واصل بنك المغربي خلال سنة 2016 جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في المغرب ، خاصة من خلال التحضير لتطبيق استراتيجية وطنية للشمول المالي ، وإعداد خارطة طريق من أجل ملائمة القطاع المالي والمصرفي مع أهداف التنمية المستدامة وتقوية القدرات المالية لشرائح المجتمع ، حيث بلغت نسبة تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية 69 % مع نهاية

2016 مقابل 63 % في 2014 .ومن بين الإنجازات الرئيسة في هذا الإطار لسنة 2016 ، تشير إلى وضع 6 خدمات مجانية جديدة رهن إشارة الزبائن ، بما تلك الوصول إلى المصارف رقميا .

في إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، متميزة سنة 2016 قام البنك المغربي بتشكيل مجموعة عمل ما بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغربي. وفي هذا الإطار، قام البنك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية بإطلاق مشروع جديد مع البنوك بقصد تدقيق معطياته، ويتطلع بالتعاون مع البنك الدولي إلى القيام سنة 2017 باستقصاء جديد للمؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX''، الذي سيمكن من الحصول على معلومات حول الطلب على الخدمات المالية. وستستخدم هذه المعلومات كقاعدة إجراء تشخيص معمق وتحديد 90. على الخدمات المالية.

وستستخدم هذه المعلومات كقاعدة إجراء تشخيص معمق وتحديد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2019-2017. من ناحية أخرى، عقدت المؤسسة المغربية للتربية المالية في مارس 2016، بالتعاون مع شركائها، النسخة الخامسة الأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. ونظمت زيارات تربوية إلى وكالة ومتحف بنك المغربي، ودار السكة، وبورصة الدار البيضاء، والوكالة البنكية وشركات التأمين لفائدة نحو 000 150 تلميذ، 30 % منهم من سكان مناطق الريفية (البنكالمغربي، تقرير الاستقرار المالي،159،2016).

وفيما يتعلق بالتثقيف المالي (التربيةالمالية) نظم المصرف في مارس 2015، تحت رعاية المؤسسة المغربية للتربية المالية وبالتعاون مع شركائها الدورة الرابعة الأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. وفي هذا الصدد، تم تنظيم زيارات الى وكالات ومتحف المصرف المغرب، وبورصة دار البيضاء، والوكالات المصرفية والشركات التامين لفائدة حوالي 100000 من الأطفال والشباب المارس والإعداديات المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و17سنة. وقد استمر البرنامج ليتسنى لأكبر عدد ممكن من الشباب الاستفادة من مختلف الأنشطة المقترحة ، وقد شمل الجهات 16 للمملكة وتضمن : زيارات لفائدة تلاميذ الإعداديات إلى وكالات بنك المغرب وإلى الوكالات البنكية التي تم اختيارها لهذا الغرض من طرف وزارة التربية الوطنية ؛ دورات تكوينية يشرف عليها أطر بتكوين لفائدة تلاميذ مؤسسات التعليم الثانوي التي تم تحديدها مسبقا من نفس الوزارة ؛ زيارات إلى متحف بنك المغرب ودار السكة لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية والإعداديات ؛ زيارات ودورات تكوينية في بورصة الدار البيضاء لفائدة تلاميذ الإعداديات ؛ زيارات لشركات التامين لفائدة تلاميذ الإعداديات الجواهري ، 2012 ، 25-26) .

ومقابل ذلك، قام البنك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات من اجل وضع استراتيجية جديدة لتطوير وسائل الدفع

الإلكترونية يهدف إحداث قاعدة وطنية للدفع عبر الهواتف النقالة، منخفضة التكلفة، وموجهة للاستعمال من طرف التجار، والأسر، وموزعي البنى التحتية ومقدمي أدوات الدفع المعتمدة. يرتقب أن يتعزز الشمول المالي للسكان سنة 2016، بفضل استكمال الأوراش التي بدأت سنة 2015 والتي تهم إطار تنفيذ المالية التشاركية والإطار المنظم الإحداث مؤسسات الأداء. وعلى الصعيد الداخلي، عمل بنك المغرب على ملاءمة بنيته التنظيمية لمواكبة هذه التحديات الجديدة وأنشأ اقسام جديدة مكلفة بمهمة تطوير السمول المالي ومراقبة أنظمة ووسائل الدفع تقرير البنك المغربي لمرقبة مؤسسات الائتمان

وعلى مستوى تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة ، فان صندوق الدعم المالي المحدد بمبادرة من المصرف من اجل ضمان التمويل المشترك مع المصارف للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، قد تم تقديم تمويل بملغ 1،2 مليار درهم وقد استفادت منه 183 مشروع ، وتنشيط المشروعات المستفيدة في القطاعات الصناعية (43 %) ، والتجارة (28 %) ، و البناء و الأشغال العمومية (23 %) و الخدمات (6 %) ، وفي سنة 2015 ، استمر المصرف المغرب المركزي في العمل بالتنسيق مع شركاته من القطاع العام والخاص ، من أجل إخراج الوضع الوطني .وانشاء اول قاعدة معطيات مركزية لتجمع المعلومات حول المشروعات انطلاقا من قواعد المعطيات المتوفرة لدى مختلف الشركات . (البنك المغرب المركزي، تقرير السنة المالي 2015

تم إنشاء بريد بنك، وهو مؤسسة تابعة لبريد المغرب تأسست في 8 يونيو 2010 لتوسيع التعامل البنكي والشمول المالي على الصعيد الوطني، حيث وصل عدد زبائنه إلى أكثر من 6 ملايين مما جعل يريد بنك فاعلا رئيسا في مجال الشمول المالي والاجتماعي في المغرب، ويتوفر على شبكة واسعة من أكثر من 1800 وكالة موزعة في المناطق الحضرية أو المناطق القروية (جريدة الصحراء ال مغربية، 2016،5481). أطلق البريد بنك خدمة جديدة أطلق عليها اسم " بريد بنك موبايل "، بشراكة مع المؤسسة العالمية لصناديق التوفير، فان منتوج " يريد بنك موبايل " صمم لتسهيل الخدمات المالية اليومية للمواطنين، عبر تمكينهم من الاستفادة من الخدمات التي يحتاجونها عبر الهاتف المحمول بطريقة سهلة، ومن هذه الخدمات التحويلات البنكية، وإرسال الحوالات، ومتابعة وتدبير الحساب، وأداء الفواتير، ويوفر " بريد بنك موبايل الخدمات بشكل مجاني ولا تحتسب الرسوم إلا على العمليات المنفذة (جريدة الصحراء المغربية، 2014، 3604). وفي عام 2015، ارتفعت ودائع بريد بنك بنسبة 8.4 % لتصل إلى 42,4 مليار درهم، بينما بلغت النسبة في القطاع ككل حوالي 5.5 % لتصل الودائع الإجمالية إلى 811.7 مليار درهم. ويأتي هذا الأداء نتيجة للحفاظ على معدل عالي لفتح حسابات توفير يصل إلى (500,000) حسابا سنويا منذ نشأة البريد

بنك، وهو خدمة العملاء المستبعدين من الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي (سيجاب، 03 / 04 2016،

(www.cgap.org

4- واقع الشمول المالي في المغرب:

أصدر فريق التمويل المسؤول بالبنك الدولي دراسة جديدة عن مدى الشمول المالي في المغرب ويقدم تقرير الدراسة توصيات لتعزيز القدرة المالية ومستوى الشمول المالي في البلاد. قامت الدراسة على مسح القدرة المالية لدى عينة مكونة من 3,000 من البالغين أجريت على الصعيد الوطني، النتائج والتوصيات الرئيسة الواردة في التقرير تشمل أربع مجالات رئيسية وهي: الشمول المالي، والقدرة المالية، والعلاقة بين الشمول المالي والقدرة، وحماية المستهلك المالية. ينظر التقرير أيضا إلى ما إذا كانت المنتجات التي يستعملها الأفراد المتمجون ماليا تستجيب بشكل فعال لاحتياجاتهم.

ابعاد مؤشرات الشمول المالي:

لقد قسمت ابعد مؤشرات قياس الشمول المالي حسب التقارير الدولية الى ثلاثة ابعاد، حيث كل بعد يتضمن مجموعة من المؤشرات

الجدول 1: أبعاد الشمول المالي

المطلب الثاني: واقع مؤشرات الشمول المالي في بعض دول العالم العربية

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في الدول العربية، والتي تعد منطقة تشهد ارتفاعا في معدلات الفقر والتي استدعت لضرورة توسيع الشمول المالي، فسنتطرق للواقع المالي في الوطن العربي خلال سنوات 2004 الى غابة 2020 وتقييم مستوى كل دولة للشمول المالي والبيانات التالية تترجم لنا ذلك:

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية المصرفية	– **عدد البنوك التجارية لكل 100000 بالغ** – **عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ** – **عدد أجهزة الصرافات الآلية لكل 100000 بالغ** – **عدد مؤسسات التأمين**
استخدام خدمات مالية ومصرفية	– **حسابات القروض للبنوك التجارية لكل 1000 بالغ** – **عدد مستحقات الودائع لدى البنوك التجارية** – **عدد القروض المستحقة** – **حسابات الديون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ** – **عدد مؤسسات التأمين**
جودة الخدمة	– **نسبة العملاء الذين لديهم ودائع ثم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع** – **متوسط الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في المؤسسات المالية** – **توفر السيولة** – **مدى وجود إمكانية اللجوء للعدالة** – **نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عند سداد القروض** – **نسبة الوحدات الإدارية**

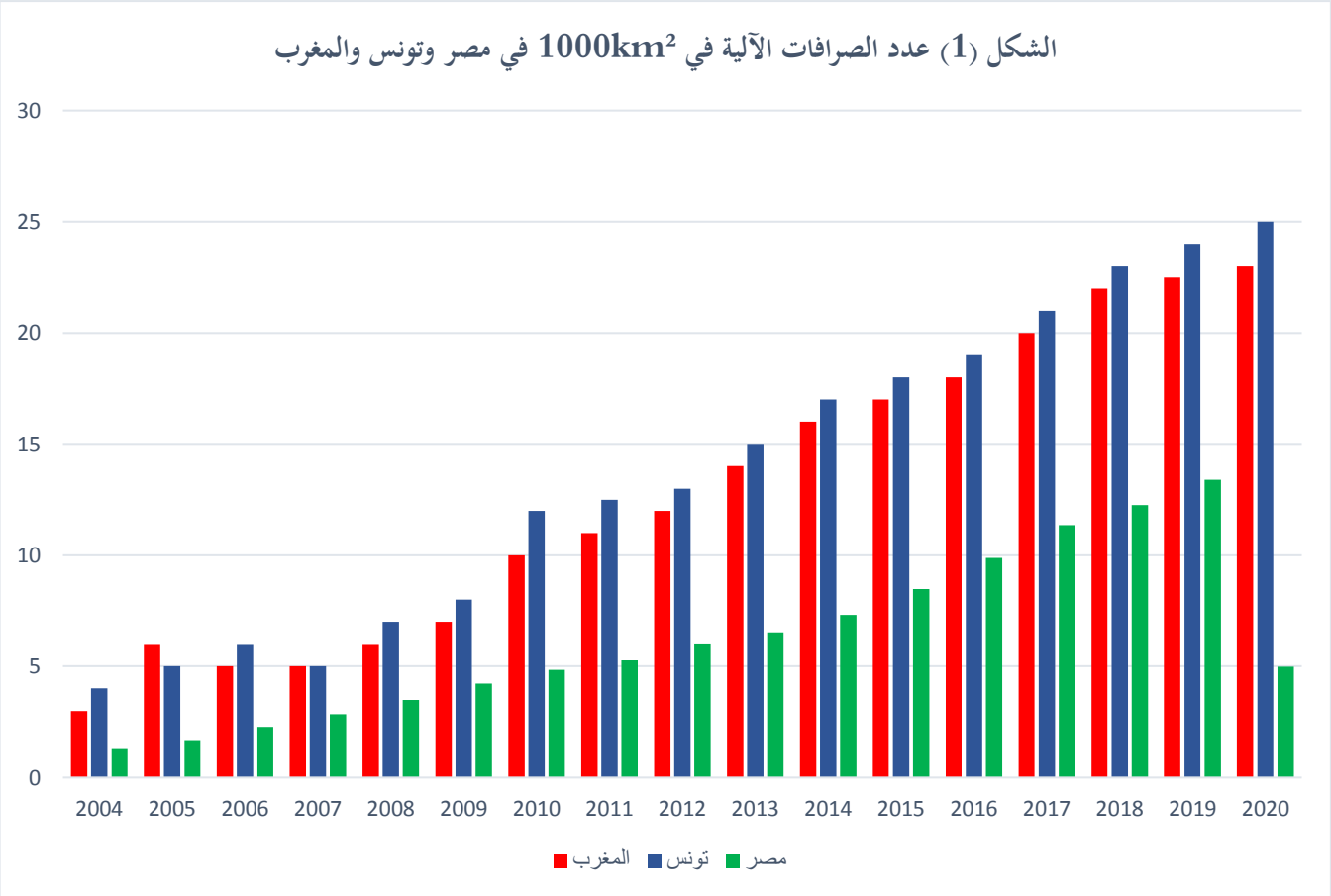

الشكل 1: عدد الصرفات الالية في 1000km² في مصر وتونس والمغرب

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي

تمثل الأعمدة بيانات مؤشرات عدد الصرافات الآلية خلال السنوات في كل من مصر وتونس والمغرب حيث تتزايد باستمرار عدد الصرافات كل عام إلا أن المغرب تمثل الصدارة في عام 2004، 2005 ثم في سنواتبعد 2006 نجد أن تونس تتزايد بوتيرة جيدة توعا ما عبر السنوات ثم تليها المغرب ومصر.

الشكل (02) عدد فروع البنوك التجارية في $1000km^2$ في كل من (المغرب وتونس ومصر)

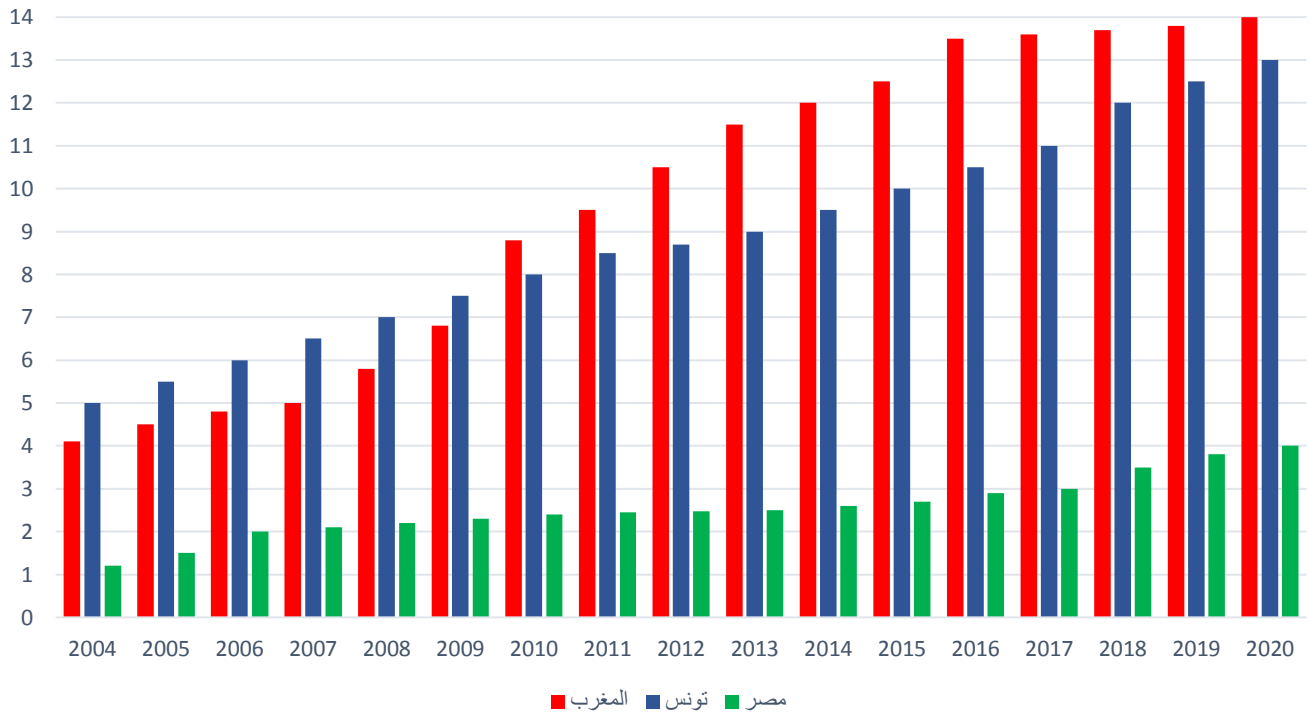

الشكل 2: عدد فروع البنوك التجارية في $1000\ km^2$ في مصر وتونس والمغرب

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

تمثل الاعمدة عدد فروع البنوك التجارية عبر السنوات حيث نلاحظ أن في تونس في سنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009 كانت متقدمة في عدد فروع البنوك مقارنة مع مصر والمغرب والجزائر، ثم تليها المغرب، ثم مصر، ثم الجزائر وبعد سنة 2010 أصبحت المغرب أكثر من، وتستمر في الزيادة في كل الدول حسب الترتيب التالي: تونس، المغرب، مصر

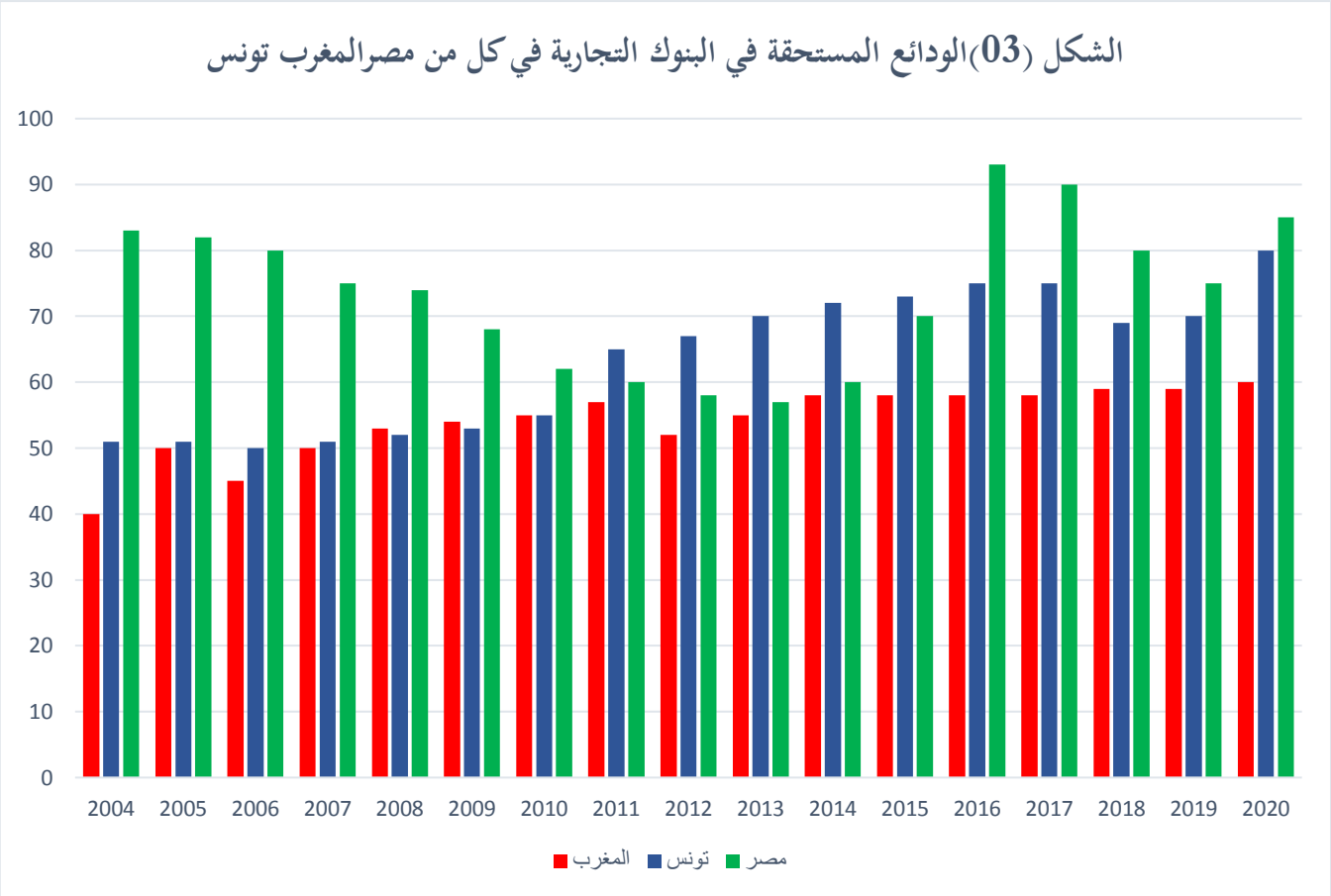

الشكل 3: الودائع المستحقة في البنوك التجارية في مصر وتونس والمغرب

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي

تُظهر لنا البيانات الموجودة في الشكل أعلاه الودائع المستحقة في البنوك التجارية خلال السنوات، حيث نلاحظ أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث الودائع المستحقة لدى البنوك التجارية بالنسبة لسنوات 2004، 2005، 2006، ثم تليها تونس والمغرب ثم الجزائر في المراتب الأخيرة، ثم تتراجع مصر بعد سنة 2006 لتستمر كل من تونس والمغرب في التزايد، ثم نجد أن الجزائر تتراجع في بعض السنوات إلى غاية 2015 ، لتعود مصر في الارتفاع من جديد مع استمرار تزايد البلدان الأخرى إلى غاية 2020، ويمكن القول أن حجم الودائع المستحقة يعود لدخل الأفراد ولعدة أسباب كثقة العميل اتجاه البنك في الحصول على سيولة في أي وقت، كما أن مصر تمتلك كثافة سكانية أكثر مما هي عليه في تونس والمغرب ، لذلك حجم الودائع لديها أكثر.

الشكل (04)الديون المستحقة لدى البنوك التجارية في كل من تونس والمغرب ومصر

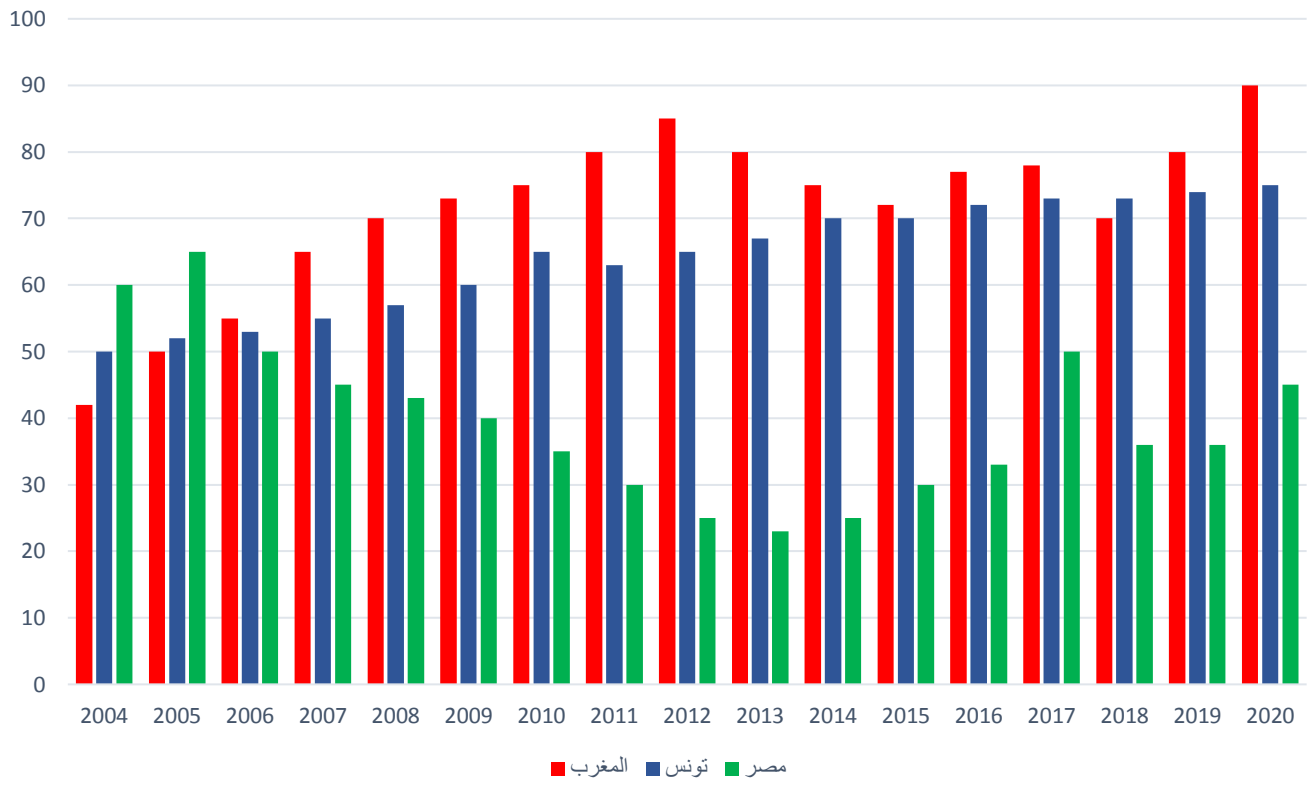

الشكل 4: الديون المستحقة لدى البنوك التجارية في مصر وتونس والمغرب

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

المخطط أعلاه عبارة عن بيانات للدين المستحقة في كل من تونس والمغرب ومصر، حيث يظهر أن في السنوات 2004، 2005، كانت مصر تحتل المرتبة الأولى من بين الدول في حجم الديون المستحقة ثم تليها تونس ثم المغرب لتتراجع مصر من 2006 وتسبقها المغرب بتزايد نسبة الديون المستحقة لديها ثم تليها تونس، ونجد في سنة 2020 تتزايد عند مصر، وهذا راجع للسياسات النقدية في البلد وحجم الاستثمارات.

المطلب الثالث: واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تشير بيانات الشمول المالية التي تنشرها هيئات المختصة احتلت المرتبة 141 عالميا الشمول المالي بحيث تصنفت المتوسطة من حيث الشمول المالي وفقا لصندوق النقد الدولي فإن الجزائر لا تزال في أدنى مستويات مقارنة بالدول المجاورة، فسنقوم بدراسة الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على بعض المؤشرات.

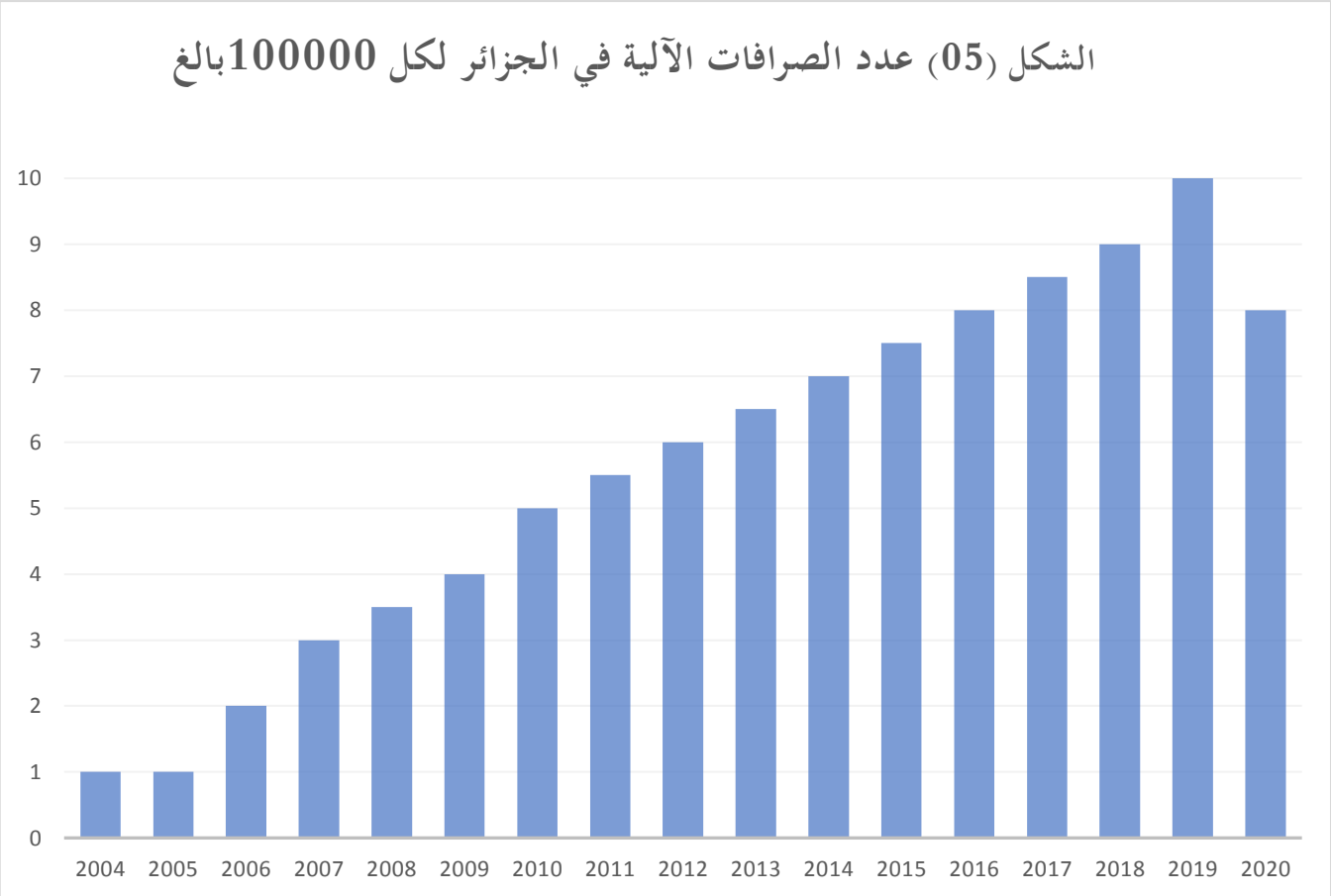

الشكل 5: عدد الصرافات الآلية في الجزائر لكل 100000 بالغ

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

نلاحظ أن عدد الصرافات الآلية في الجزائر لكل 100000 منذ سنة 2004 تتزايد بوتيرة مستمرة إلى غاية 2019 لترجع للانخفاض خلال سنة 2020.

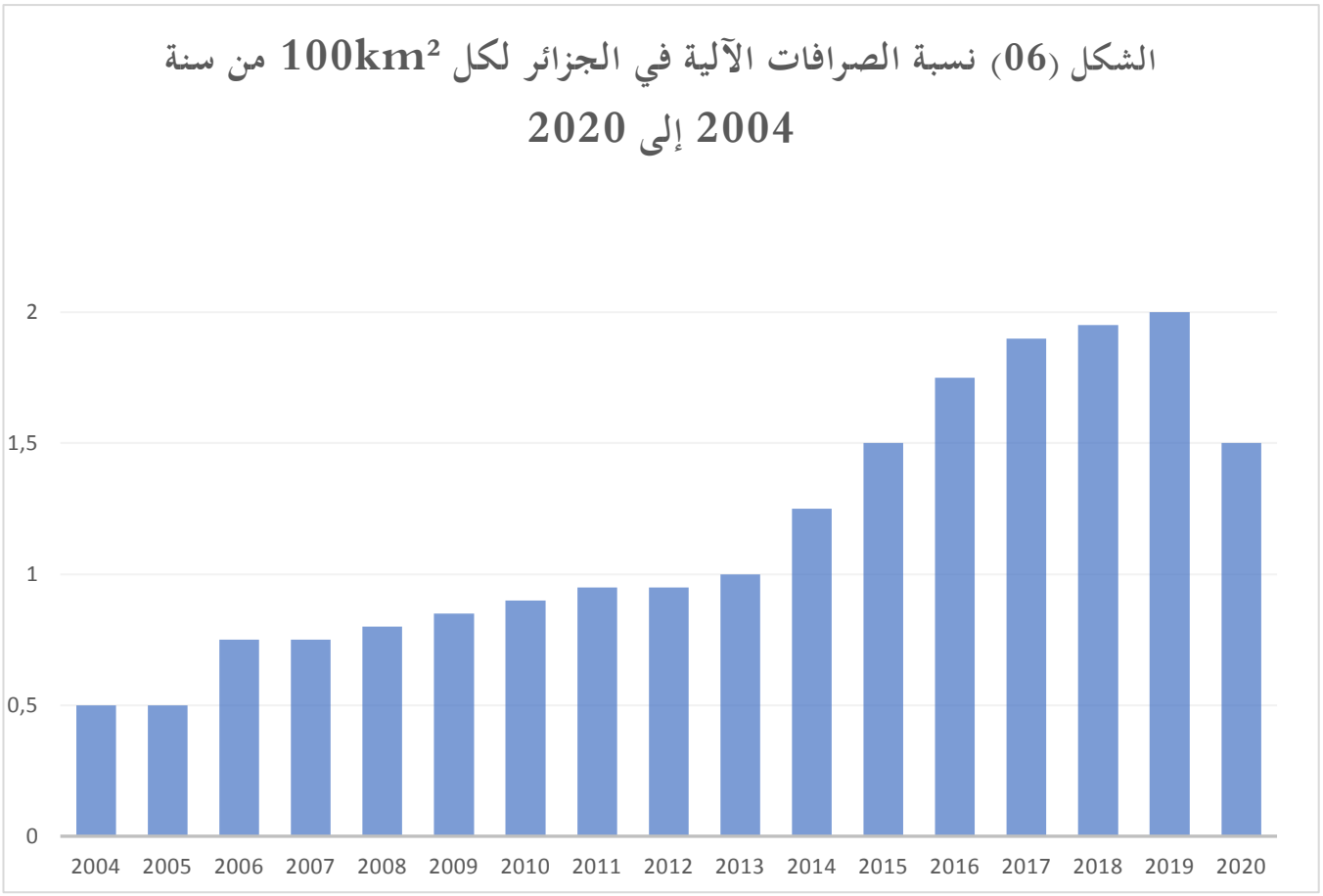

الشكل 6: نسبة الصرافات الآلية في الجزائر لكل 100km² من سنة 2004 الى 2020

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

نلاحظ من خلا ل الاعمدة ان الصرفات تتزايد باستمرار من سنة2004 الى 2019ثم تنخفض سنة 2020مما يدل على استجابة الافراد بيها وذلك من خلال عمليات سحب لاموالهم وهذا ماجعل الجزائر تقتنيها بشكل كبير

الجدول 2: عمليات السحب عبر جهاز الصراف الالي:

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي عمليات السحب	2444	3846304	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933	87722789
المبالغ الاجمالية لعمليات السحب			98,2	126.4	136.2	164,1	1073,0	3051

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

يقيس هذا المؤشر مدى اتاحة الصرفات الالية للأفراد كلما زاد عدد حركات العمليات دل ذلك على زيادة الوصول والاستخدام.

نلاحظ أن عدد الصرافات الآلية في الجزائر لكل تتزايد تزايد طفيف خلال السنوات، من سنة 2004 يعبر هذا المؤشر على مدى اعتماد الافراد على تسديد التزاماتهم المالية ومشترياتهم ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الالكترونية وهذا يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة

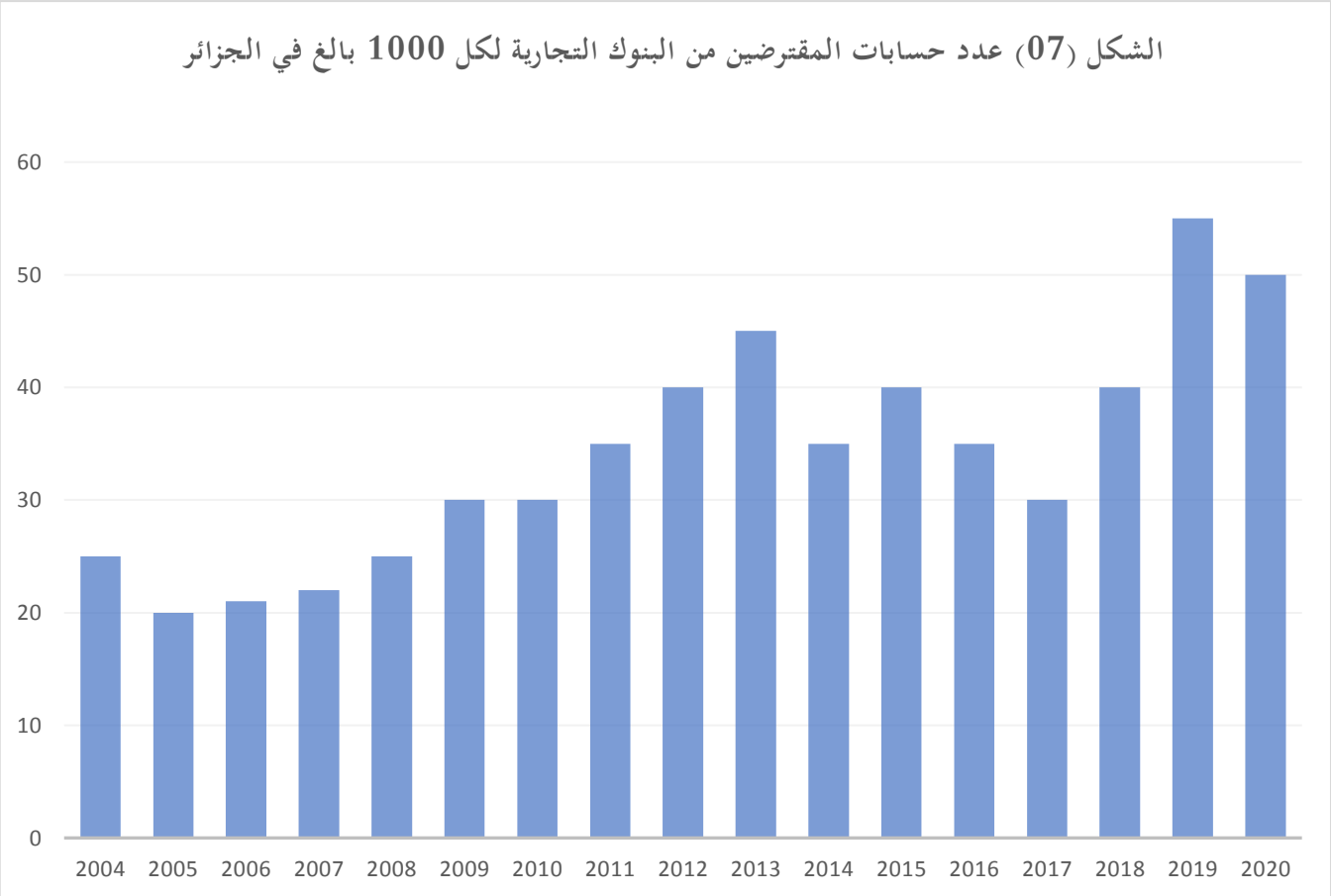

الشكل 7: عدد حسابات المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في الجزائر

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

نلاحظ أن نسبة الاقتراض من سنة 2004 إلى 2020 ليست في استقرار فنجد في بعض السنوات تتزايد وبعض السنوات تتراجع وهذا يرجع لعدة أسباب كالسياسات النقدية التي يفرضها البنك المركزي التجاري تجاه البنوك التجارية للوضع الصحي للبلاد (جائحة كورونا).

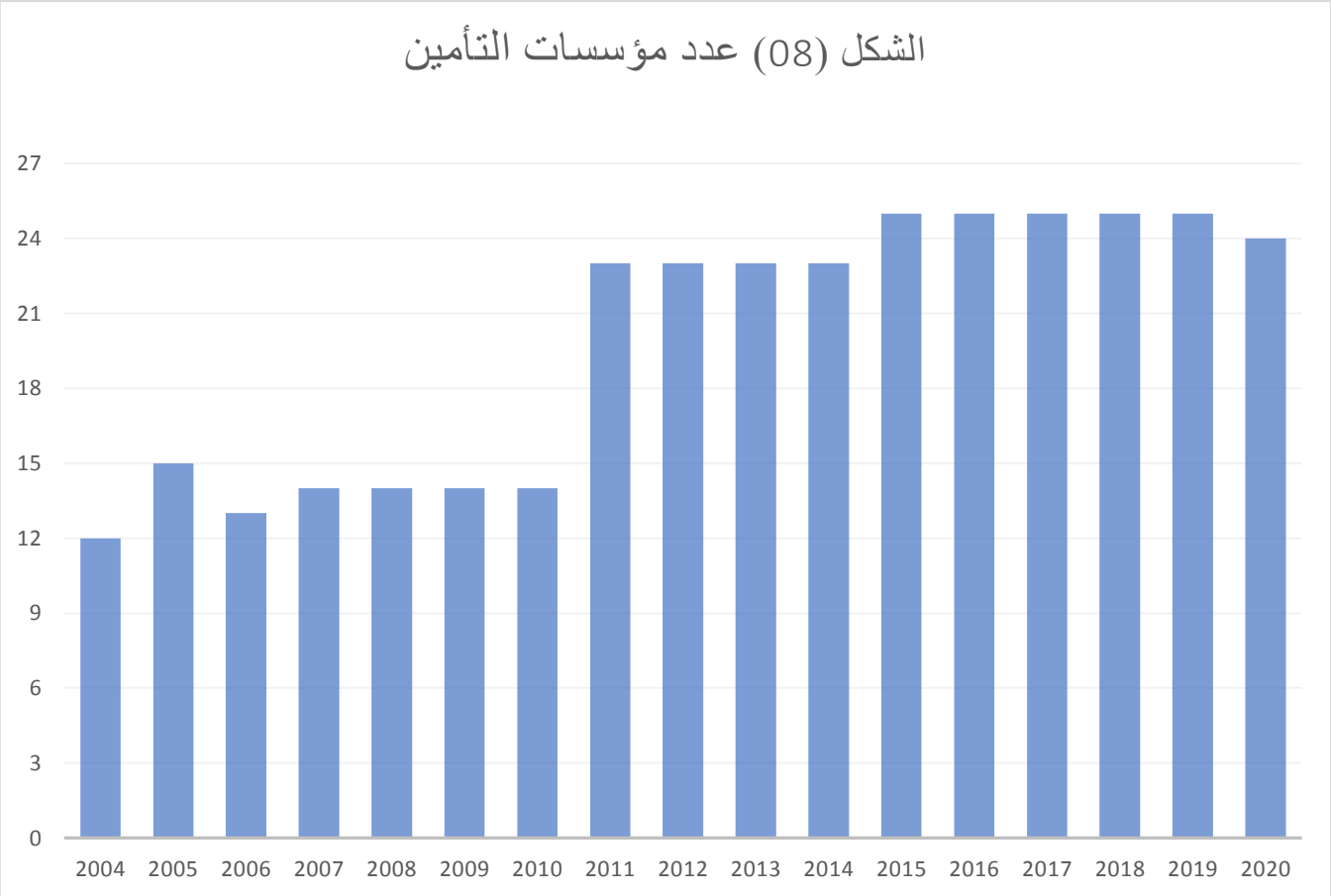

الشكل 8: عدد مؤسسات التأمين

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

المخطط أعلاه يمثل عدد مؤسسات التأمين حيث نجد من سنة 2004، الى 2010 تتزايد تزايدا طفيفا.

ابتداء من سنة 2010 يشهد ارتفاع جيد في مؤسسات التأمين وهذا نتيجة وعي الأفراد اتجاه ثقافة التأمين مما يؤدي لزيادة مؤسسات التأمين.

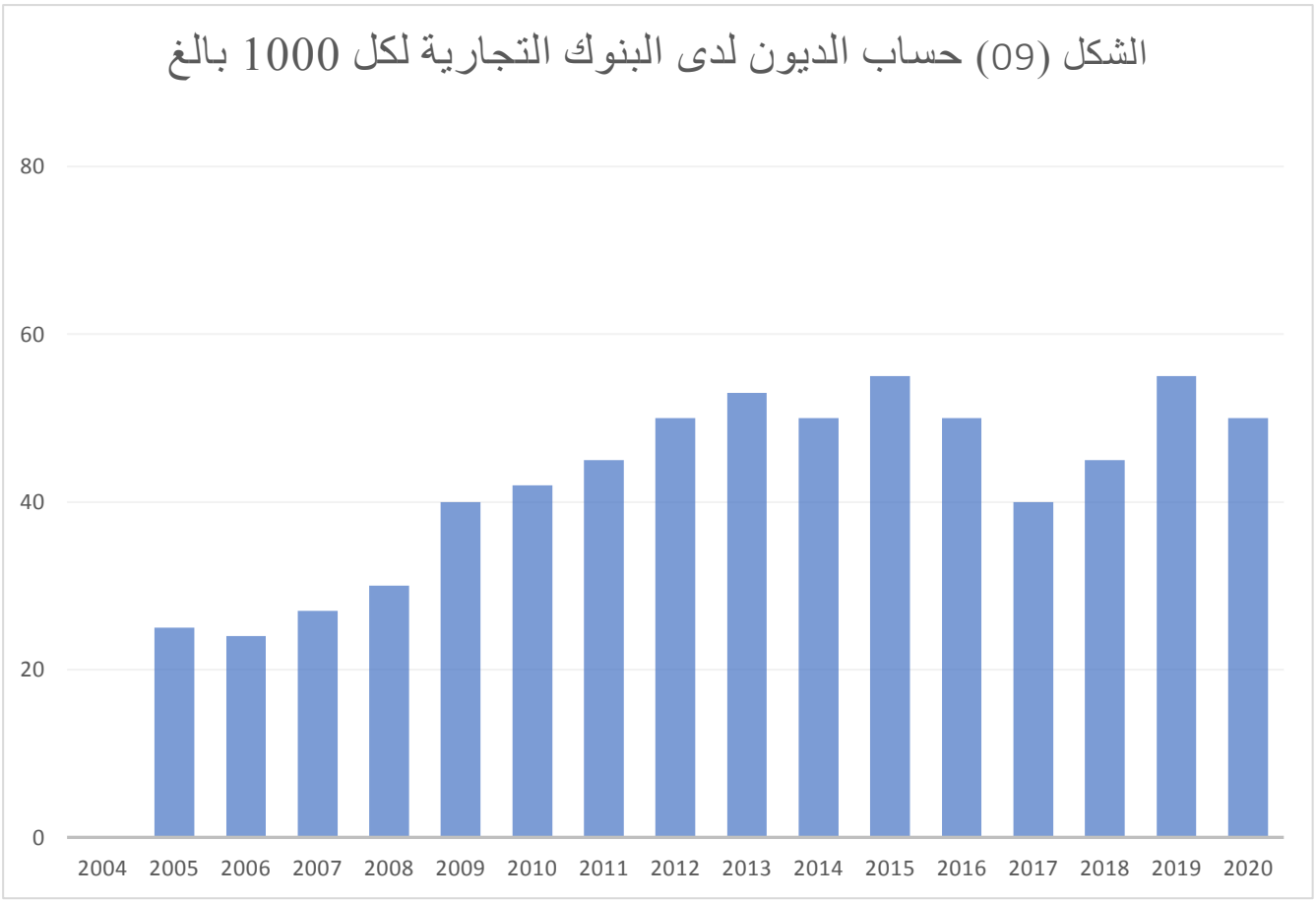

الشكل 9: حساب الديون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

يمثل المخطط حسابات الديون لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ خلال سنوات حيث نجد أن في السنوات من 2005 إلى غاية 2013 تزايد مستمر للديون ثم يتراجع في سنة 2014 ويبقى الحال على انخفاض ثم ارتفاع من 2014الى 2020.

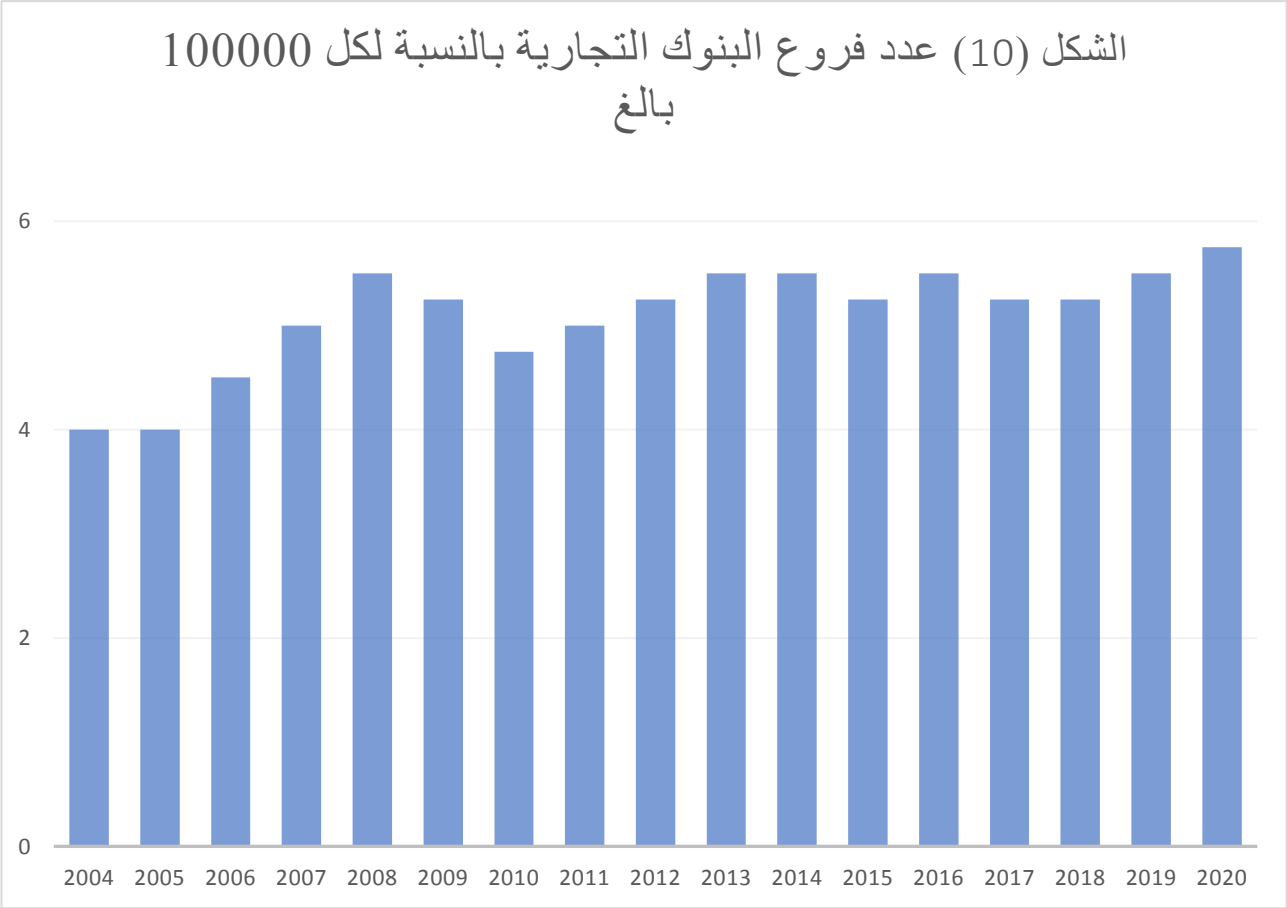

الشكل 10: عدد فروع البنوك التجارية بالنسبة لكل 100000 بالغ

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صنوق النقد العربي

من البيانات الواردة في الشكل يظهر لنا أن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ، تتزايد تدريجيا خلال من، 2004الى 2008 ثم تنخفض سنة 2009، 2010 ثم ترتفع ارتفاعا طفيفا وعليه نقول إن هذا راجع للنمو الديموغرافي أي الأفراد البالغين الذي لديهم حسابات مصرفية في البنوك التجارية باعتبارهم عملاء لدى فروع البنوك التجارية.

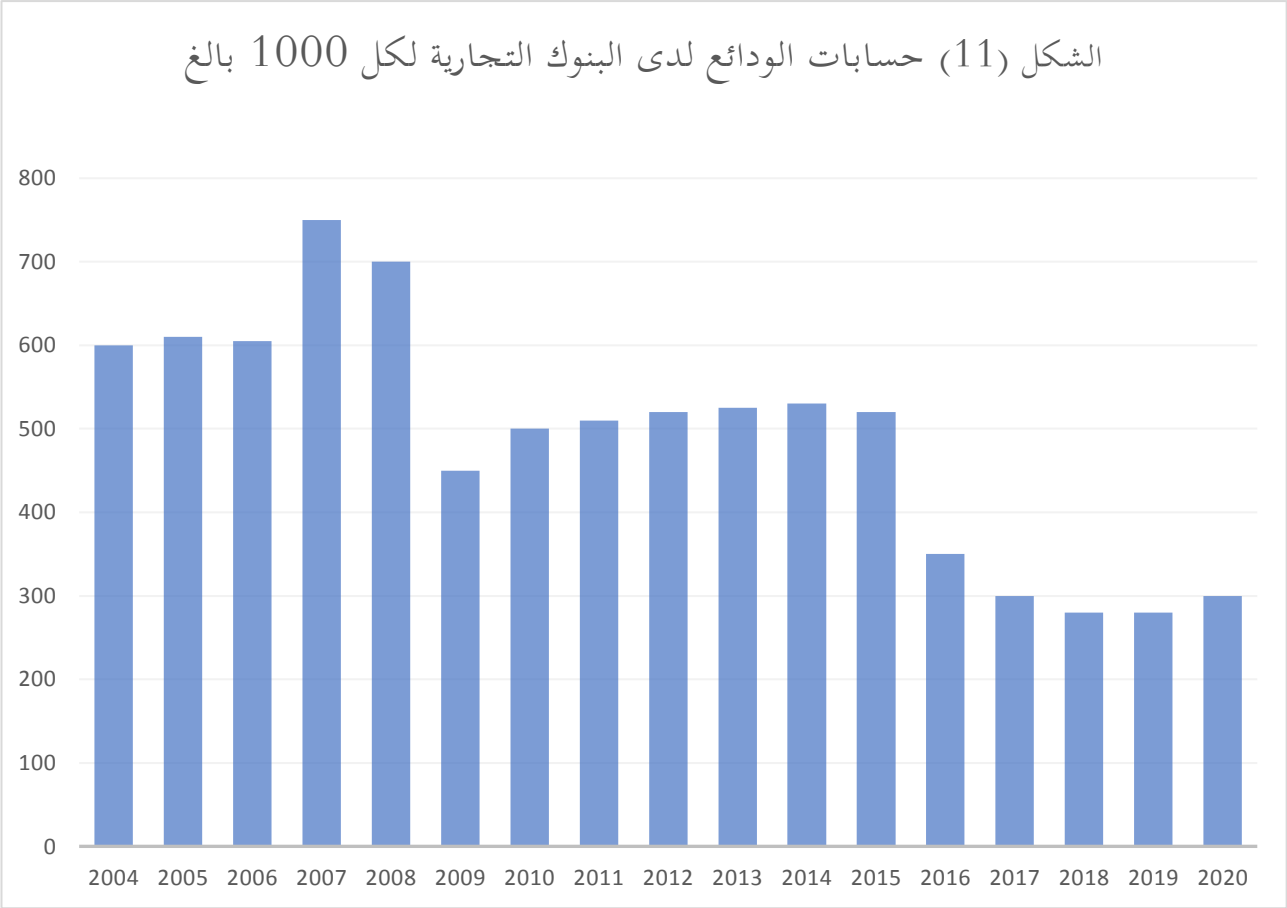

الشكل 11: حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

يمثل المخطط التالي حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ حيث نلاحظ أن المعدلات متفاوتة خلال سنوات من 2004 إلى غاية 2020، فنجد أن في بعض السنوات تزيد (2004، الى 2008) ثم ترجع للانخفاض في سنوات (2009الى 2012) وهذا يستمر التفاوت لغاية 2020.

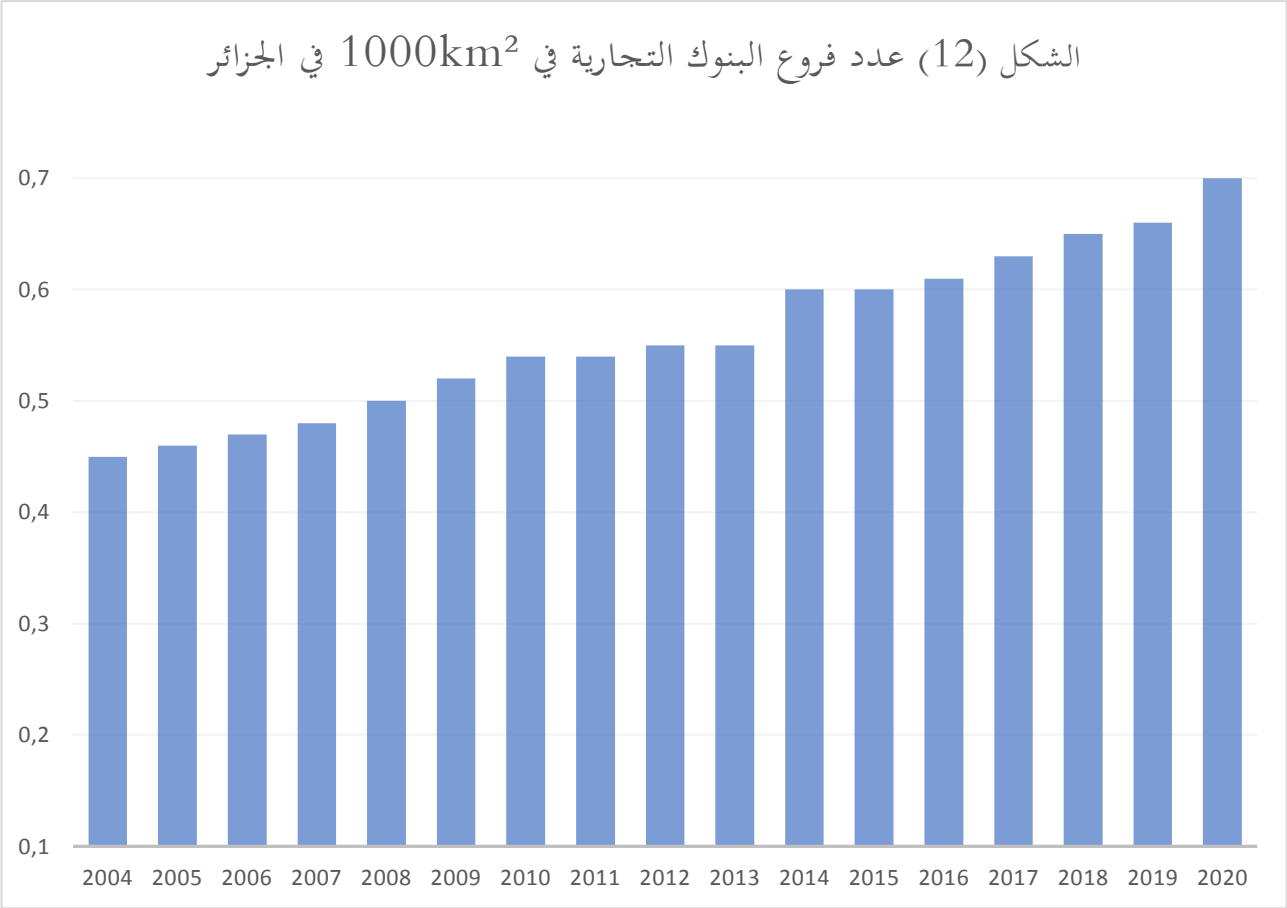

الشكل 12: عدد فروع البنوك التجارية في 1000 km² في الجزائر

من خلال البيانات الواردة في هذا المخطط يتضح أن عدد البنوك في الجزائر تتزايد بنسب متواضعة نوعا ما من سنة 2004 إلى سنة 2020، وأن هذه النسبة تمكننا من معرفة الانتشار أو الكثافة المصرفية للجزائر خلال السنوات المذكورة سابقا.

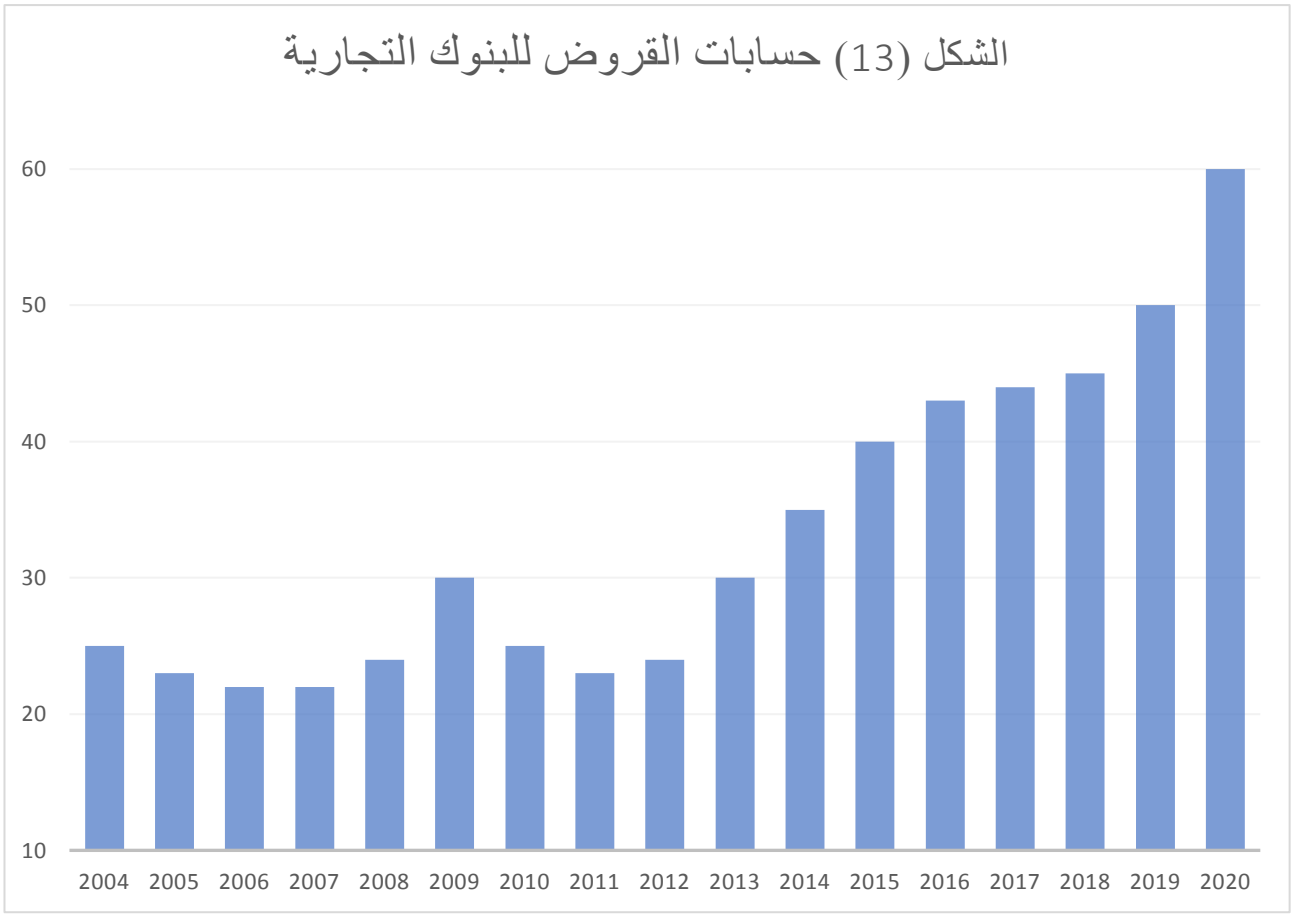

الشكل 13: حسابات القروض للبنوك التجارية

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن حسابات القروض لدى البنوك التجارية تتزايد خلال سنوات 2004 إلى غاية 2009 لترجع للانخفاض سنة 2010، 2011، 2012، ثم تعود للارتفاع سنة 2013 إلى غاية 2020، ويمكن أن نقول إن هذا راجع لمدى إيداع العملاء لأموالهم لدى البنوك التجاري.

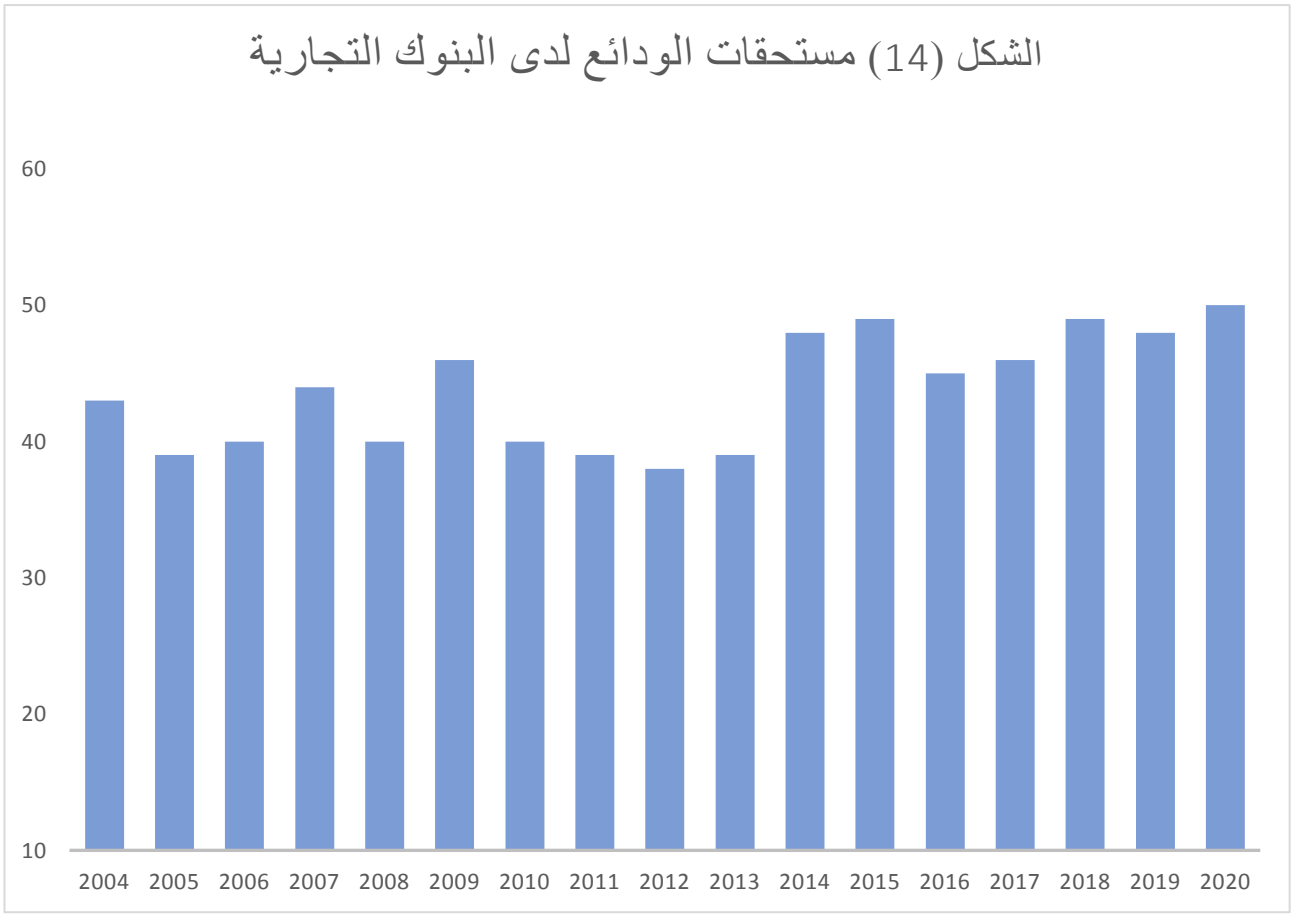

الشكل 14: مستحقات الودائع لدى البنوك التجارية

المصدر اعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد العربي

تبين هذه الدراسة الودائع المستحقة للبنوك التجارية حيث نلاحظ أن النسب متفاوتة بقيم متقاربة فنجد في بعض السنوات تتزايد وبعض السنوات تتناقص لأن في الجزائر بتوجه الأفراد لإيداع الودائع في البريد بدل البنك عادة.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية لتسريع الشمول المالي

التكنولوجيا المالية جاءت لتسريع المعاملات وايصالها الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع ومن بين هذه الخدمات:

خدمات الدفع: يعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة أساليب الدفع أهمها:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- تبادل العملات بدون تكلفة.
- تبسيط عمليات الدفع بين الافراد.
- ادارة تدفقات الدفع المتاحةللتجارةالإلكترونية وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنت.

الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعةللإدارةالماليةالشخصية.

الاستثمار والتمويل: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الافراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات، سواء كان في شكل القروض أو استثمار في رأس مال أو في شكل التبرعات، وأيضا تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم وتحليل المخاطر وتقديم العميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.[8]

خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: وهي تقدم حلول موجهه للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات (big data) التي من شأنها تحسين ادارة العلاقة مع الزبون(سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون،الملاءمةالمالية) كما تعمل في مجال الأمن السرياني وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في سلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف النقالة أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم أيضا التكنولوجيا المالية بتحليل المخاطر وتقديم أدوات مساعدة في اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل اعداد التقارير التنظيمية.

الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم تكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين ادارة الشركات فبالنسبة للبنوك نجد تقنيه البلوك تشين التي تطور حلولا تعتمد على تقنية البلوكات لتسجيل المعاملات مثل poymlum, cellby.

أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا التكنولوجيا المالية حلول مثل برامج معالجة المعلومات وإدارة المخاطر.

[8] بن موسي اعمر، علماوي أحمدالتكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية: دراسة تجربة الإمارات المتحدة، مجلد 07، عدد 02 .2020 ص 186

ثانياً. قطاعات التكنولوجيا المالية لتسريع الشمول المالي:

لا شك ان التكنولوجيا المالية مست العديد من القطاعات مما يؤدي بالضرورة لتحقيق الشمول المالي:

المدفوعات: نقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الاصول المالية بنسب مقبولةتم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الاطراف المعنية في شكل اموال أو وصول أو خدمات وفي ساحة المدفوعات نجد انظمة الدفع للسلع والخدمات عبر الانترنت أو من خلال الأجهزةالمحمولة مما يعمل على توفير القدرة تقليل المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة لطرق الدفع التقليدية، ومن أبرز المؤسسات نجد:

- شركه المدفوعات الأردن بدفع الفواتير
- شركه Beamالإماراتية تخص المحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق

الاقتراض وجمع رأسمال: حيث فتح الابتكار الرقمي امكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين وبروز تحويلات بديلة عبر سوق الانترنت ولعل أهم النماذج الجديدةالقائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الاقتراض والاستثمار هوالتمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية جمع مبلغ من المال لمشروع معين بفضل عدد كبير المساهمات الصغيرةللأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات النقدية حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين الطرفين دون الحاجةإلى وسيط مركزي، وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقا رقميا، وقد ساعد على انتشاره بين الاوساط خاصة في أمريكا وانجلترا انعدام ثقة المتعاملين في البنوك إثر الازمةالمالية 2008 وما خلفته من آثارسلبية على الافراد وهناك أنواع نماذج للتمويل الجماعي:

التمويل في شكل هبة: يسمح هذا النوع وعن طريق المنصات الإلكترونية بتقديم التمويل لمشروع ما بمقابل مادي أي في شكل تعويض مادي أو خدمة مقابل تمويل وعاده ما يكون التعويض المشروع الممول[9]

تمويل مقابل تمويل مادي: يفتح هذا النوع مجالا للأفراد المشاركة في تمويل مشروع ما بمقابل مادي أي في شكل تعويض أو خدمة مقابل التمويل وعادة ما يكون التعويض من منتجات المشروع الممول.

[9]وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في شرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة الآفاق. العدد 02 المجلد 04. 2019 ص 36

الاستثمار الجماعي: يسمح هذا النموذج للمستثمرين بالاشتراك في رأس مال شركة ما، وبالتالي يصبح المستثمر مساهما مما يفتح له المجال في الحصول على نسبة من الربح بقدر ما ساهم في تحقيق هذه المؤسسة لهذه الأخيرة.

كما أن هناك أسواق تحتاج للأسواقأكثر حداثة رقميا وتتطلب دقةعالية في التكنولوجيا وهي:

التحويل الدولي للأموال: في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات الماليةإلى النامية عام 2015 لـ 431 مليار دولار، حلت المملكةالعربيةالسعودية ثانيا والامارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

إدارة الثروات: تحت هذا البند فإن خدمة ادارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وادارة المحافظالاستثمارية وعدد من الخدمات الماليةالمجمعةللأفراد الاثرياء وأصحاب الاعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية و إدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفيةوتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الافراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم.

التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا بالتالي دون وجود حساب مصري فلا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مشاركات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات Start-upأوجدت الحل لذلك، فبالرغم أن شركات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لم تدخل فعليا بالتجربةالتأمينية للخدمات الرقمية، ولكن بالأسواقالمتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا المنهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصغر، بحيث أن معدل انتشار الهاتف المحمول وصل إلى 120 %ما بين الفارق الكبير بين الخدمةالرقميةبالمنطقة وفرص تطويرها العالي حيث ترتبط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسيةباستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين.[10]

سلسلة البلوكات(العملاتالرقميةالمشفرة): البلوك شينBlock Chain وهي قاعدة بيانات تمتاز بقدرتها علىإدارة قائمةمتزايدة باستمرار من السجلات المسمات (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط الكتلةالسابقة، صممت سلسلة

[10]تقرير بيرفوت 2016، التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في تاريخ الاطلاع 2021/05/13

الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنةضمنها دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلةلا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة، هذه التقنيةعالية الدقة في فترةنوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض ومن أشهر العملات المتداولة عبر العالم البيت كوين.

المخطط التالي يلخص ما يلي:

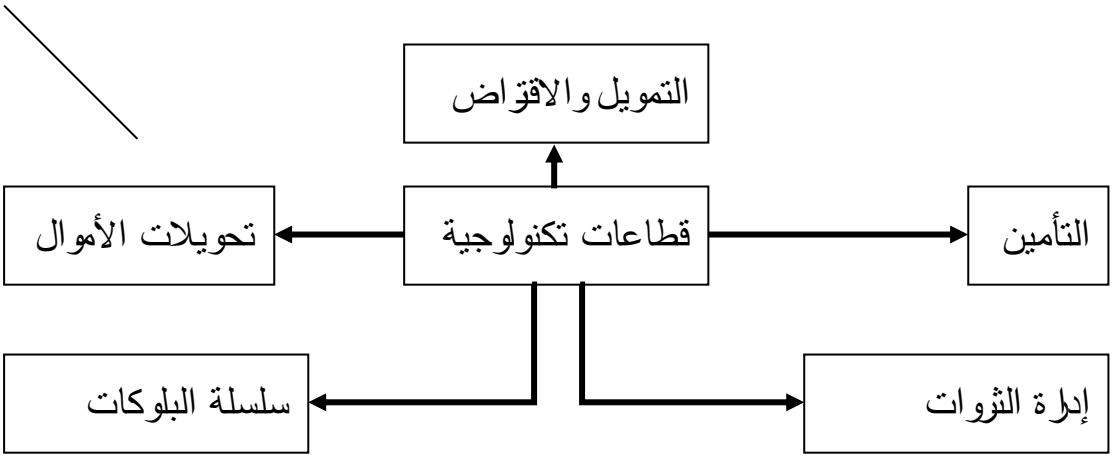

الشكل 15: مخطط يوضح خدمات التكنولوجيا المالية

المصدر: بن ساسي سهير، بو الطبخ نجود، مرجع سبق ذكره ص 52

المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي في الجزائر

ترتبط التكنولوجيا المالية ارتباطا وثيقا بالشمول المالي وتحقيق التنميةالمستدامة والنمو الاقتصادي، حيث تعد التكنولوجيا الماليةالرقمية من أهم الوسائل لتحقيق الشمول المالي حيث إنها تعمل للمصلحةالعامة وخلق فرص عمل والتي بدورها تقلل من معدلات الفقر ورفع مستوى وتوفير الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلةالتكلفة، فإن الشمول المالي على المدى الطويل من الممكن أن يتزايد بسرعة عن طريق استخدام الخدمات الماليةالرقميةوالاقتصادية، لذا علينا أن نغتنم كل فرصة من أجل انشاء فرص اقتصاديةأكبر للفقراء واللاجئين.

كما ان التكنولوجيا المالية بآلياتها الميسرة تعد سبيلا لحل بعض المشاكل المتمثلة في التكلفةالمرتفعة للخدمات وبعد المسافات بين المناطق النائية ومراكز الخدمات المالية والروتين المعقد المعتمد من قبل المؤسسات التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتمتع بالمرونةالمطلوبة اذ تسمح بإيصال الخدمات من خلال الأجهزةالذكيةإلىأبعد نقطة ممكنة، فهي تصل لمختلف الشرائح

المجتمعية دون أن يذهب إليها أحد وبتكلفة منخفضة جدا للغاية نظرا لعدم احتياجاتهم إلى التجهيزات والمعدات التقليدية للمؤسسات المالية بشكلها الحالي، فهي تمثل نموذج عمل جديد تماما، وكذلك البيانات المشتركة للزبائن الموجودة لدى مزودي الخدمة الحكم على الجدارةالائتمانية الكترونيا من خلال تلك البيانات عند اتاحة الوصول اليها وقد نشر البنك الدولي دراسة عن الشمول المالي أكد فيها أن هناك تحسناملحوظا في الآونةالأخيرة في نسبة الحاصلين على خدمات مالية في العالم اذ بلغت نسبتهم 69 % وهو ما يشير لتحسن نسبة الشمول المالي بفضل تكنولوجيا المعلومات،فالابتكارات التي قدمتها التكنولوجيا خلال السنوات القليلةالماضية معتمدة على التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تفضيل الزبائن للحصول على الخدمات بشكل الكتروني، كونها تعتمد على شركات غير مالية دخلت سوق المنافسة ومن بين هذه الخدمات التي يفضلها الزبائن مدفوعات التجزئة وتقديم الائتمان وغيرها ... .[11]

الجدول 3: عمليات الدفع عبر طرفيات البيع

يعبر هذا المؤشر على مدى اعتماد الافراد على تسديد التزاماتهم المالية ومشترياتهم ومدى قبول التجار المدفوعات بالوسائل الالكترونية وهذا يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة

.	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المبالغ الإجمالية
اجمالي عدد عمليات الدفع	41252	35434	65501	122964	190898	23762	33945	2150529	728937064000,00
المبالغ الاجمالية	/	/	444.5	861.7	1.3	1,916	521,6	37561	15113249499,92

[11] نادية زرداني المعلومات والاتصالات في تعزيز الشمول المالي دراسة مقطعية لعينة من الدول لسنة 2017 كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أم البواقي.

لمعاملات الدفع									

الجدول 4: عمليات الدفع عبر الأنترنت

ويمكن إعطاء مثال حول التكنولوجيا المالية كالدفع عبر الانترنت فنجد أنها أتيحت في الجزائر منذ 2016 لتشمل القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء والهاف والادارات وفي سنة 2018 صدر قانون التجارةالإلكترونية الذي لم يتلقى أي صدى.

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء / ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	**6 536**	**388**	**51**	**391**	**0**	**0**	**0**	**7 366**	**15 009 842,02دج**
2017	**87 286**	**5 677**	**2 467**	**12 414**	**0**	**0**	**0**	**107 844**	**267 993 423,40دج**
2018	**138 495**	**871**	**6 439**	**29 722**	**1 455**	**0**	**0**	**176 982**	**332 592 583,28دج**
2019	**141 552**	**6 292**	**8 342**	**38 806**	**2 432**	**5 056**	**0**	**202 480**	**503 870 361,61دج**
2020 (*)	**4 210 284**	**11 350**	**4 845**	**85 676**	**68 395**	**213 175**	**235**	**4 593 960**	**5 423 727 074,80دج**
2021	**6 993 135**	**72 164**	**8 372**	**120 841**	**155 640**	**457 726**	**13 468**	**7 821 346**	**11 176 475 535,68دج**

المصدر بوزانة ايمن، حمدوش وفاء تقييم درجة الشمول المالي في العمل المصرفي الجزائري المجلد 6 العدد 01 (2020.2018.)

*بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول 05 جانفي 2020ستشمل الإحصائيات المنشورة من الآن فصاعدا نشاطات الدفع عبر الأنترنت

يمثل الجدول في الاعلى اجمالي عمليات الدفع من 2014الى غاية 2021حيث نلاحظ تزايد المعاملات الدفع عبر اجهزة طرفيات البيع خلال السنوات، وهذا يعود على استجابة الافراد للهذه الاجهزة والاقبال على التعامل بها من خلال تسديد مستحقاتهم واحتياجاتهم.

حيث سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول (الصيرفة الهاتفية)تزايدا مستمرا منذ بداية شهر جانفي حتى نهاية

2022 جانفي 22	**569 264**	**9 680**	**1 807**	**11 123**	**370**	**32 174**	**1 208**	**625 626**	**1 118 251 079,58 دج**
فيفري 22-	**483 764**	**10 225**	**962**	**16 398**	**322**	**36 987**	**1 904**	**550 562**	**1 027 661 384,39 دج**
مارس 22-	**591 426**	**14 190**	**981**	**27 019**	**431**	**44 353**	**1 804**	**680 204**	**1 358 789 240,84 دج**
افريل- 22	**625 450**	**16 695**	**2 353**	**21 120**	**302**	**39 016**	**2 366**	**707 302**	**1 406 518 438,82 دج**

2021تزامنا مع ظهور فيروس كورونا وتطبيقا لمبد التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الاشهر الاولى من سنة2021لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول والمشاركين في الانترنت ،وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكبر عدد ممكن من الأفراد نظرا للتشابه الكبير في عمل بريد الجزائر وما تقوم به البنوك من تلقي الودائع وفتح الحسابات ,حيث يظهر الفرق في غياب عمليات الاقتراض و الخدمات الربحية لدى بريد الجزائر ,عملت الدولة الجزائرية في اطار جهودها المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية ,على التلميح في اقامة مشروع (بريد بنك)مستهدفة قطاع البريد والمتعاملين الفعليين و المحتملين معه وذلك بإدخال خدمة اضافية واعادة هيكلة تسمح بتحويل بريد الجزائر الى(بنك بريدي)كما هو معمول به في الدول المتطورة لكن هذا المشروع لم يجسد.

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي بالجزائر في الفترة 2020/2004

نهدف بهذا المطلب لقياس أثر التكنلوجيا المالية على الشمول المالي من خلال قياس المؤشر المركب للشمول المالي، حيث يعتبر التأصيل النظري في المبحث الأول والثاني الأساس النظري الذي نستند عليه. وذلك من خلال إدماج أهم أبعاد الشمول المالي في البحوث التجريبية الحديثة لاسيما ما تعلق بالوصول للخدمات المالية المصرفيةواستخدام خدمات مالية ومصرفيةوكذا جودة الخدمة. حيث سنعتمد على برنامج SPSSدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والذي هو التكنلوجيا المالية ممثلاً في عدد الصرافات الآلية

ATMSوأثرها على المتغير التابع والذي هو المؤشر المركب للشمول المالي والذي سيتم احتسابه من خلال سبع متغيرات فرعية لنفس الفترة وهي:

1. عدد المقرضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

2عدد فروع البنوك التجارية لكل km21000

3. عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ.

حسابات الودائع مع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

حسابات الديون مع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ.

مستحقات الودائع للبنوك التجارية.

الديون المستحقة لدى البنوك.

نتائج تحليل البيانات:

أولا – النتائج باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP

فيما يلي نعرض أهم النتائج المتوصل إليها:

يبين الجدول التالي مصفوفة معاملات الارتباطات **Correlation Matrix** البينية بين المؤشرات الفرعية للشمول المالي، والتي تعتبر الحل الأول للعلاقات بين المتغيرات الداخلة في التحليل العاملي. ونود الإشارة إلى أنه كلما كانت العلاقة بين المتغيرات أكثر من 0.30 كلما كان ذلك مؤشرا قويا على أن المتغيرات الداخلة في القياس جيدة.

الجدول 5: مصفوفة معاملات الارتباطات

		Number of borrowers from commercial banks per	Number of commercial bank branches per 1,000 km2	Number of commercial bank branches per 100,000 adults	Number of deposit accounts with commercial banks per 1,000 adults	Number of loan accounts with commercial banks per 1,000 adults	Outstanding deposits with commercial banks (% of GDP)	Outstanding loans from commercial banks (% of GDP)	ATMs
Number of borrowers from commercial banks per	Corrélation de Pearson	1	,910**	,975**	,934**	-,605*	,924**	,683**	,933**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,010	,000	,003	,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Number of commercial bank branches per 1,000 km2	Corrélation de Pearson	,910**	1	,930**	,816**	-,672**	,981**	,632**	,961**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,003	,000	,007	,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Number of commercial bank branches per 100,000 adults	Corrélation de Pearson	,975**	,930**	1	,909**	-,585*	,919**	,715**	,975**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,014	,000	,001	,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Number of deposit accounts with commercial banks per 1,000 adults	Corrélation de Pearson	,934**	,816**	,909**	1	-,445	,828**	,605*	,831**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,074	,000	,010	,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Number of loan accounts with commercial banks per 1,000 adults	Corrélation de Pearson	-,605*	-,672**	-,585*	-,445	1	-,700**	-,474	-,599*
	Sig. (bilatérale)	,010	,003	,014	,074		,002	,054	,011
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Outstanding deposits with commercial banks (% of GDP)	Corrélation de Pearson	,924**	,981**	,919**	,828**	-,700**	1	,537*	,927**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,002		,026	,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
Outstanding loans from commercial banks (% of GDP)	Corrélation de Pearson	,683**	,632**	,715**	,605*	-,474	,537*	1	,757**
	Sig. (bilatérale)	,003	,007	,001	,010	,054	,026		,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17
ATMs	Corrélation de Pearson	,933**	,961**	,975**	,831**	-,599*	,927**	,757**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,011	,000	,000	
	N	17	17	17	17	17	17	17	17

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-25

2. يبين الجدول التالي نتائج اختبار التأكد من جودة القياس **Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy**KMO، حيث سجلت قيمته 0.658 وهي أكبر من القيمة الدنيا 0.60 المطلوبة للحكم على جودة التحليل العاملي، كما أن درجة المعنوية الإحصائية للقياس سجلت القيمة 0.011 وهي أقل من 5 بالمائة، بمعنى أن التحليل العاملي الحالي قد قام باختزال المتغيرات بجودة عالية.

الجدول 6: اختبار KMO وBartlett's

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		**,658**
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	30,141
	df	15
	Sig.	**,011**

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-25

3. من خلال الجدول أدناه، فإن R معامل الارتباط قوي يصل إلى 0.903 وهو قريب من الواحد..

أما R-deux وهو معامل التحديد فقد سجل 0.815 بما معناه أن:

81.5% من التغير في المؤشر الشامل للشمول المالي كان نتيجة للتغير في التكنلوجيا المالية، أنا 18.5% الباقية فتفسرها المتغيرات الأخرى التي لم تدرج في النموذج.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	ATMs[b]		Introduire

a. Variable dépendante : MOYENNE

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,903[a]	,815	,802	,06473

a. Prédicteurs : (Constante), ATMs

المصدر: مخرجات برنامج SPSS-25

4. وعليه تكون دالة النموذج على النحو التالي:

Inclution = _ 1 ,459+0 ,903 ATMs

حيث: يمثل INCLUTIONالمؤشر المركب للشمول المالي.

ويمثل: ATMs مؤشر الصرافات الآلية ويعبر عن التكنلوجيا المالية.

وبالتالي فيمكن القول إن التغير بوحدة واحدة من ATMs يودي إلى التغير بـ 0.903 وحدة من الشمول المالي.

وعليه يمكن تفسير ذلك بحجم التأثير الكبير للتكنلوجيا المالية في الشمول المالي في الجزائر.

ولمزيد من التوضيح نفرد مراحل تطور مؤشر الشمول المالي في الجزائر من خلال الرسم البياني التالي، حيث يتبين أن قيم مؤشر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة (1.281) مُسجَّلة سنة 2004 وأعلى قيمة (1.448) مُسجَّلة سنة 2019، بمتوسط بلغ (1.368) وبانحراف معياري 0.0827، وبالتالي فإن درجة التقلب 9.89% التي تؤشر على تذبذبات بسيطة في قيم هذه المتغيرة.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ATMs	0,10319091	0,1772171	0,37784122	0,57045578	0,62335433	0,72657464	0,77266404	0,78534252	0,79303919
INDEX	1,28116058	1,26568115	1,27608035	1,31558297	1,3256199	1,34513949	1,34458452	1,36041383	1,37483079
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
ATMs	0,81363708	0,88120508	0,9216905	0,93302344	0,96033986	0,97954468	0,98386941	0,94949588	
INDEX	1,39701883	1,40587856	1,42564944	1,41161622	1,41247446	1,4316373	1,44848395	1,44588949	

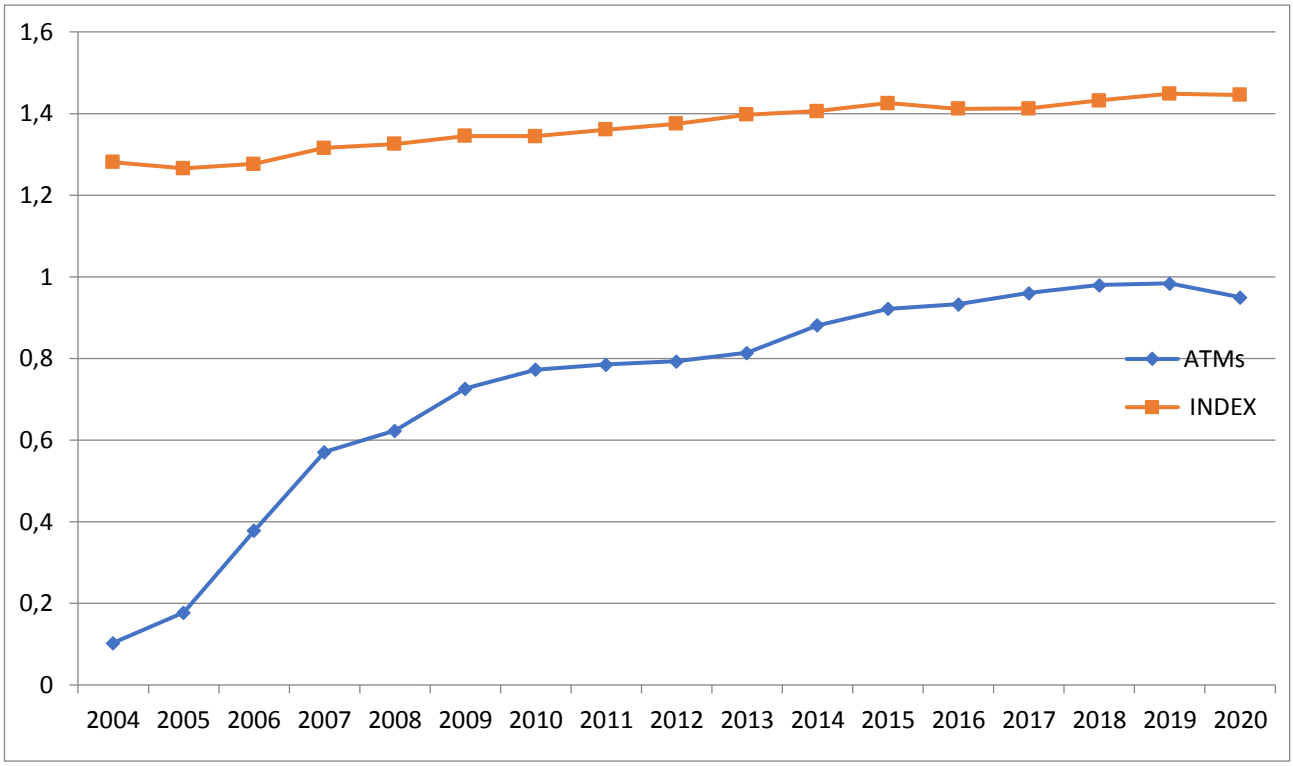

الشكل 16: تطور مؤشري التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2004–2020)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه ومخرجات SPSS.

يتضح جلياً من الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين عدد الصرافات الآلية وبين المؤشر العام للشمول المالي حيث أن المنحنيين متناسبين والتغير البسيط في عدد الصرافات يقابله تغير كبير في حجم المؤشر العام للشمول المالي. وهو ما يعكس الأثر الكبير للتحول نحو الرقمنة وعصرنة وسائل الدفع على النفاذ للخدمات المالية ووصولها لشريحة أكبر من الأفراد لاسيما المحرومين مالياً والذين لم يتمكنو سابقاً من الوصول للخدمات المالية في ظل الوسائل التقليدية.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل للأسس النظرية للشمول المالي من خلال معرفة الشمول المالي والذي هو تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة أقل، كما تطرقنا لكيفية تعزيز الشمول المالي بالاعتماد على الركائز، كما وتطرقنا للتكنولوجيا المالية وكيف ساهمت في توسيع الشمول المالي وادماج جميع فئات المجتمع.

من خلال دراستنا لهذا الفصل أيضاً تبين لنا أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والوطن العربي، وكيفية تعزيزه وتسهيل وصول الخدمات، إذ اتضح لنا أنه نت خلال المعطيات، أن غالبية الدول العربية وبالأخص الجزائر لاتزال بعيدة عن تحقيق مستوى محسوس من الشمول المالي، وتطور للخدمات المالية بوتيرة ضعيفة، لذا يجب العمل على تدعيمه وتقويته.

خاتمة عامة

لقد سلطنا الضوء في هذه الدراسة على تكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي فتوصلنا الى أن تطوير التكنولوجيا المالية يؤدي بالضرورة لتوسيع الشمول المالي الذي يسمح لكافة أفراد المجتمع بالاستفادة من الخدمات الماليةاذا كان ضرورة حتميه لدول العالم أن تدخل التكنولوجيا المالية في تفعيل عدد من الخدمات المالية وخاصة القطاع المصرفي، فقد كان محور الدراسة التطبيقية لدينا في هذا البحث هو بعض الدول العربية تونس والمغرب ومصر والجزائر والتي تبين لنا أنها في مستويات متدنية لتحقيقها الشمول الماليوبالأخص الجزائر التي لا توال تسير بطريقة محتشمة، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أن التكنولوجيا المالية تسرع المعاملات المالية بتكلفه أقل لمختلف افراد المجتمع وهذا ما يعزز الشمول المالي

هناك حاجة ماسة لتقنيات المالية لاسيما في وجود وباء كورونا

- واقع الشمول المالي في الجزائر ضعيف وهذا من خلال اعتمادنا على المؤشرات العالمية للشمول المالي

- يشكل الاقتصاد الرقمي عنصراً ضرورياً في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية؛

- شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في استخدامات التكنلوجيا المالية، ويرجع ذلك للاهتمام البالغ التي أولته السلطات لهذا الجانب، ولأهميته في عصرنة القطاع المالي.

- أخذ بنك الجزائر مسألة الشمول المالي كهدف أساسي لتنمية النشاط المصرفي وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إشراك الاطراف الفاعلة لاسيما البنوك والمؤسسات المالية، من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عرفت الجزائر تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي لاسيما مؤشرات الوصول للخدمات، من خلال ارتفاع عدد الصرافات الآلية وعدد البطاقات البنكية واتساع حجم الخدمات المالية الالكترونية. الأمر نفسه بخصوص مؤشرات استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات.

التوصيات

- دعم التكنولوجيا المالية لتشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بمدى انتشارها ومعلومات العملاء والجدوى التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية.

- ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءاً من استراتيجيات وطنية للشمول المالي ومحو الأمية المالية والرقمية، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وغيرها من الأطراف المعنية.

- الانفتاح على المزايا المأمولة من التكنولوجيا المالية بتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق، من خلال زيادة إتاحة الخدمات المالية والشمول المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات وتحويلات العاملين عبر الحدود.

- تمكين التكنولوجيات الجديدة من تحسين تقديم الخدمات المالية من خلال تيسير إقامة البنى التحتية التأسيسية، وتعزيز فرص الاستفادة منها على نحو مفتوح وبتكلفة معقولة، وضمان وجود بيئة من السياسات الداعمة. وتتضمن البنى التحتية التأسيسية وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى جانب البنى التحتية الرقمية والمالية.

- تطويع الإطار التنظيمي والممارسات الرقابية لمتطلبات تطوير النظام المالي على نحو منظم وتأمين استقراره وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر.

- فتح وكالات في المناطق المستبعدة من أجل توسيع العمل المصرفي وتمكين جميع أفراد المجتمع من الخدمات المالية.

- تكوين عمال تقنيين لضمان التحكم في التكنولوجيا المالية.

- دعم البنية التحتية للنظام المالي من خلال تسوية نظم الدفع.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

1. د. نغم حسين نعمة، الباحث أحمد نوري متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس جامعة النهرين كلية اقتصاديات الأعمال 2018م، 1439هـ

التقارير:

1. تقرير بيرفون 2016، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تاريخ الاطلاع

المقالات:

1. أسيا سعدان، نصيرة محاجبة، واقع الشمول المالي في المغرب، تونس، الجزائر مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية 2018 ص748
2. بن عيشوش رفيقة، قادري سوريا التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا مجلة الاقتصاد والبيئة العدد 02 مجلد 06 خميس مليانة 2021 ص 126
3. بن موسى أعمر، علماوي أحمد التكنولوجيا المالية كمدخل لتطور الخدمة المصرفية الإلكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجربة الإمارات المتحدة مجلد 07 عدد 02. 220 ص 186.
4. بوذراع أمينة، فراد أمين، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الإبتكار تجربة المصارف الثلاثة مجلة الإجتهاد والدراسات القانونية، العلوم الاقتصادية جامعة تمنراست مجلد 04 جوان 2018 ص 145.
5. بوزانة ايمن، حمدوش وفاء تقييم الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011الى2018) المجلد 06العدد 01(2021) ص462و488
6. دراسة البهناس، حميد رسول بسيسة بلعباس أسس متطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة للتجربة الأردنية بمجلة مصارف ديسمبر 2019.
7. فضيلة بشير ضيف، مواقع التحديات الشمول المالي في الجزائر جامعة الجلفة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد 06 العدد 01 سنة 2020

8. محمد بوطلعة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحديات الجزائر نموذج مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد 04 العدد 02 الصادر في جوان 2020 معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير المركز الجامعي عبد الفيف بو الصواف كلية الجزائر.
9. وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة الآفاق العدد 02 المجلد 04. 2019. ص 36.

الرسائل:

1. دراسة بوبساطة ريان، المالية في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
2. دراسة مكرود راوية، زعوانرقيقة واقع الشمول المالي ودوره في تعزيز التكنولوجيا المالية للجزائر 2011، 2020 جامعة عبد الحفيظ الصوف مركز الجزائر.
3. نادية زردانيأثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الشمول المالي، دراسة مقطعية لعينة من الدول 2017، 202 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

الملتقيات:

1. كمال معروق، قدروي عبد القادر التثقيف المالي مدخل استراتيجي للشمول المالي. دراسة حالة مصر ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019.
2. نصيرة وعاف، أثر التكنولوجيا المالية على تحسين ابتكار جودة الخدمة المصرفية ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة تكنولوجيا المالية ودوره في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة يحي فارس المدية الجزائر، اليوم سبتمبر 2019 ص04/03.
3. نغم حسين، الباحث أحمد نوري حسن مطر، جامعة النهرين كلية الاقتصاديات 2018

المصادر الأجنبية:

1. Aldwin BLANC 2017
2. John Schindler, fintech and financial innovation divers and depsh, finances and economics discussion, series 7 Sep p 02 online.
3. Mandira Sarma index of financial inclusion, working paper no "5" provided in cooperation with Indian council for research on international economic, relation new Delhi 2008.

المواقع:

https://globalfindex.worldbank.org/

https://papers.ssrn.com/sol3/

https://worldbank.org/

https://www.amf.org.ae/ar

https://www.findevgateway.org/